

موضع الحال التي تغير إعرابها للتغيير
قراءتها
أو توجيهها النحوي في القرآن الكريم

إعداد

د.أحمد جمعة محمود الهيتي

كلية العلوم الإسلامية / الرمادي – جامعة الأنبار

مُسْتَخَلِّصُ الْبَحْث

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول رب الأرض والسماءات وعلى آله أصحابه أجمعين وبعد:

فأكثراً ما أوضحته هذا البحث ما وجدناه من توسيع في المعنى الذي اشتهر وقوعه في التعبير القرآني ، وسبب التوسيع في المعنى جاء من تعدد إعراب الكلمة التي حكم عليها بأنها حال ، لكن هذا الإعراب قد اختلف تبعاً لما رأى نحاة آخرون من إعراب لهذا المنسوب، أو أنه تغير لغير قراءته ؛ وهذا ما أدى إلى أن يتغير تبعاً للتغيير، فكثير من مواضع الحال تتغير لتكون مرفوعة أو غير ذلك لتغير في قراءتها، فربما أصبح المنسوب مرفوعاً ، أو قرئ المشتق بصيغة المصدر، الأمر الذي قد يجعل من إعرابه حالاً غير ممكن ، ومما يتفق فيه البحث مع غيره من الدراسات النحوية، هو أن القرآن الكريم وقراءاته يبقيان ميداناً مباركاً وكبيراً للدرس النحوي وأصالته التي يكتسبها منها ؛ فالمواضع الثمانية هذه ظهر فيها ما عرض من الآراء والخلاف النحوي ماظهر ، لنصل إلى الحقيقة التي تقول إن هذا القرآن لا يشبع منه العلماء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

Abstract

Praise is to God that is thanks to good works, prayer and peace upon our master Muhammad is the messenger god of earth and the heavens and upon his companions and after:

More precisely what this research is what we found from the expansion in the sense that it occurred in the famous Quran expression, The reason for the expansion of the meaning came from a multi-word expressions in which the rule as it anyway,

but this expression may differ depending on when he saw nudged others express this Monument, Or that it has changed to change the read; and this is what led to that change depending on the change, many of the positions changed as to be raised or other change in reading, Might become Monument Raised, or

read derivative form of the source, Which may make it not possible now expressing, It is consistent with other research in which the grammatical studies, is that reading the Quran and remain an arena of blessing and of great importance to study grammar and originality acquired by them; And eight positions in which this appeared to view the differences of opinions and the emergence of grammar, to get to the truth that says that the Quran does not get enough of it Scientists, , And another wish to thank God.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين وبعد

فمن المواقع التي تحتاج دراسة نحوية مواضع الحال التي تغير إعرابها في القرآن الكريم ، وهي مواقع وقف عندها النحويون وكان لهم فيها خلاف كبير ، ولم يكن القصد من هذا البحث الوقوف على مواضع الحال في القرآن كله ، بل الذي انعقد العزم على بحثه مواقع ثمانية أظهرت قراءة حفص لمن يقرأ بها أنها في موضع الحال ، وسبب الوقوف عندها وتناولها بالدراسة ما حصل فيها من تغيير في الإعراب ، إذ ثمة من لم يعربها حالا ، وعند النظر في أسباب تغيير إعرابها بدا لي أن سبب التغيير يأتي من أمرين ، الأمر الأول: ما كان التوجيه النحوي واختلافه سببا بتغيير الإعراب؛ إذ ثمة من حكم على المنسوب الذي يظهر في القراءة المشهورة على أنه حال بأنه غير حال ، بل قد تتعدد الأوجه التي ذكرت في هذا المنسوب ، مما فسح المجال للدخول بين تلك الآراء ومحاولة ترجيح ما يستحق الترجيح كما رأى الباحث.

أما الأمر الثاني: الذي تسبب في ترك إعرابه حالا فهو يأتي من تغيير قراءة ذلك الاسم المنسوب حركة وتركيبا؛ فثمة ما قرئ عند غير حفص بالرفع ، أو أن ثمة من قرأ المنسوب منصوبا لكن ما تغير في قراءته صيغة اللفظ، وتركيبه ، وهذا الأمران تسببا بحصول مقدار كبير من الخلاف النحوي الذي أثرى مسائل هذا البحث ، ولهذا قصرت البحث على ثمانية مواقع هي وحدتها التي تغير إعراب الحال فيها في سور القرآن الكريم جميعها، وقد تم تناولها على وفق ورودها في كتاب الله من حيث الترتيب. فأرجو أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، والله ولي التوفيق

الباحث

التمهيد

الحال وأحكامه:

الحال أو القطع: وصفٌ فضلاً منصبٌ شرطه التكير، آتٍ بمعنى في، وهي مؤسسةٌ مؤكدةٌ ومحكيةٌ وقدرةٌ لازمةٌ ومنتقلةٌ موطةٌ، وتكون جامدةً في المشابهة والمفاعة والمترتبة¹، وقد اختلفَ النحاة في كثير من أمور الحال منها:

- تعريفها: مؤولة عند البصريين بالنكرة ، والkovifion يفصلون ، مما تضمن معنى الشرطِ جازَ تعريفه، مثل: (زيدُ الراكبَ أحسنُ منهُ الماشي)، وغيره مؤول بالنكرة.

- تقديمها: منع البصريون تقديمها على العاملِ² غير المتصرفِ ، ومنع الكوفيون تقديمها على عاملها مع الاسم الظاهر فقط

وأجازَ ابن كيسانَ تقديمها على عاملِ صاحبها المجرور .

- لفظها الجامدُ : مؤولٌ عند سيبويه والبصريين بالمشتق، وعنَّ الأخفشِ والمبردِ بالفعلِ ناصباً لهُ، وعنَّ الفارسي بمشتق ناصبٍ لهُ، وعنَّ الكوفيين محمولٌ على المعنى في المصدرِ ، وكونهُ فعلًا ماضياً أجازهُ الكوفيون وشرطهُ البصريون بـ(قد)، وـ(وحدة) حالٌ عند يونسَ والبصريين وظرفُ عند الكوفيين ومصدرُ عند الزجاجِ ، وـ(فاه إلى في) نصبهُ البصريون بتأويلِ مشافهِهِ، والkovifion بتأويلِ جاعلٍ. وتكرارُ الظرفِ نصبٌ للصفةِ حالاً عند الكوفيين ، والبصريون يحيزونَ الوجهينِ فيها حالاً وخبراً².

• صاحب الحال:

أما صاحبُ الحالِ فمعرفٌ أو مخصوصٌ أو معممٌ أو مقتربٌ بمعرفة ، وتقدمُ الحال على صاحبها في وجوهِ ، وقد يُحذفُ في وجوهِ ، وقد يحذفُ عاملها وصاحبها في وجوهِ³ ستكون لنا وقفة أخرى معها ، وفي الصفحاتِ القادمة آياتٌ بعضُ مفرداتها فُرئتَ ووجهت باختلافِ بين النحاة ستكون موضوع بحثنا إن شاء الله تعالى .

الموضع الأول : (قائماً)

من الأحوال لفظة (قائماً) في قوله (سبحانه وتعالى): {شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} ^٤، قراءة حفص نصبه كرسمه ، وقراءة ابن مسعود مرأة قائم بالقسط نكرة مرفوعة وأخرى القائم بالقسط معرفة مرفوعة ^٥، وقراءة أبو حنيفة قياماً بالقسط ^٦، وهي قراءة مؤازرة لقراءة المصحف، وفي القراءتين خلاف معالمة هي: في قراءة النصب ذهب جمهور من النحاة إلى أن (قائماً) حال منهم الأخفش والطبرى والزجاج والنحاس ومكي الزمخشري وأخرون، قال الأخفش ونصب (قائماً) بالحال ^٧، ولم يحدد صاحبها، وحدده الطبرى ومن تلاه ، وقد اصطرب النحاة في حكم الحال . هنا - قال الباطليوسى : وذكرنا أن بعض المنتحلين لصناعة النحو أنكر قولنا : إن قائماً هنا منصوب على الحال ، وزعم إنه كفر من قاله وإنما قال ذلك فيما يرى لأن الحال فيما ذكر النحويون متنقلة وفضلة في الكلام ، والقيام بالقسط صفة الله (سبحانه وتعالى) لم ينزل موصوفا بها ، ولا يزال ولا يصح فيها الانتقال ، وإنما أتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة وسوء فهمه لباب الحال ^٨، وقد اختلف النحاة في حقيقة الحال هذه، أهي القائم، أم (قائماً) ، وقد ذكر هذا الأمر الطبرى ، مبيناً أن أولى القولين بالصواب : قول من جعله قطعاً، على أنه نعت الله - جل شوأه- ^٩ فالكتوفيون يرون أنه مقطوعاً من المعرفة، فأصله عندهم: القائم، حذف تعريفه فتكرر ثم انتصب حالاً من الله (عزوجل) وتأكيد قراءة ابن مسعود، وقد نقله بعضهم عن الفراء ^{١٠} في قوله: "منصوب على القطع ، لأن نكرة نعت به معرفة" ^{١١}، ويرى الانباري أن الفراء مذكر لهذا وحكم القطع عندهم فيما جاء بعد الإشارة إلى الخبر ، فالقطع عندهم يشمل أمرين ، ويحملون حيناً آخر ما بعد الإشارة إلى التقريب ، وأبطل البصريون حكمهم بأمرین هما:

- هو منصوب على الحال لا القطع .
- عامله الفعل الصريح أو معناه في غيره ^{١٢}.

واختلفوا فيها أيضاً، أهي مؤكدة أم لازمة، فقد ذهب الزجاج والنحاس ومكي والزمخشري والأنبا رى والعبرى وغيرهم إلى أن (قائماً) حال مؤكدة ^{١٣} ، قال الزجاج :

حالٌ مؤكّدٌ تقعُ مع الأسماء في غير الإشارة، تقولُ: إنَّه زَيْدٌ مَعْرُوفٌ، {هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً}¹⁴، و{لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ}¹⁵ وَخَالَفَ فِي هَذَا

أَبُو حِيَانَ جَاعِلًا (قَائِمًا) حَالًا لَازِمَةً ، وَرَدَ القُولُ بِالْحَالِ الْمُؤكَدَةِ مِنْ وِجُوهِ هِيَ:

- ليسَ من بَابِ {وَيَوْمَ يُبَعْثَرُ حَيَا}¹⁶ ، و {هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً}¹⁷.

• ليسَ من بَابِ قَوْلِهِمْ، (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ شُجَاعًا).

• ليسَ {قَائِمًا بِالْقِسْطِ} بِمَعْنَى (شَهِيدٍ) .

• ليسَ {قَائِمًا بِالْقِسْطِ} مُؤكَدًا لِمَضْمُونِ الْجَمْلَةِ .

• فيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا بِالْمَفْعُولِ وَالْمَتَعَاطِفِينِ¹⁸.

غَيْرَ أَنَّ السَّمَيْنَ يَرَى أَنَّ مَوَاجِذَةَ أَبِي حِيَانَ لِلرَّمْخَشِريِّ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ لِلأسَابِبِ الْآتِيَةِ:

1- الْحَالُ الْمُؤكَدَةُ وَاللَّازِمَةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

2- مَعْنَى شَهِيدٍ مَعَ مُتَعَلِّقِهِ {أَنَّهُ لِإِلَهٍ إِلَّا هُوَ} أَمْرٌ مُسَاوٍ لِقَوْلِهِ: (قَائِمًا بِالْقِسْطِ)؛

لِأَنَّ التَّوْحِيدَ مُلَازِمٌ لِلْعَدْلِ¹⁹.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حِيَانَ قَرِيبٌ مِنَ الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا الْأَمْرُ قُدْ أَبَانَهُ ابْنُ هَشَامُ الْأَنْصَارِيُّ وَالْفَاكِهِيُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ الْمُؤكَدَةَ تَكُونَ مُؤكَدَةً لِفَظًا . وَمَعْنَى مِثْلِ :

{وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا}²⁰ وَمَا قَاتَرَ عَلَى الْمَعْنَى مِثْلُ قَوْلِهِ (سَلَّمَ): (وَلَى مُدَبِّرًا)²¹،

{وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً}²²، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُؤكَدٌ لِمَضْمُونِ الْجَمْلَةِ كَقَوْلِهِمْ (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطْوَفًا)²³ لِذَلِكَ فَ{قَائِمًا بِالْقِسْطِ} حَالٌ لَازِمٌ لِأَنَّ الْقِيَامَ بِالْقِسْطِ وَصَفَّ ثَابِثُ اللَّهِ

²⁴. (سَيِّدُ الْمُجْمَعِ).

وَقَدْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي الْعَالِمِ فِي الْحَالِ عَلَى مَذَاهِبٍ ثَلَاثَةٍ هِيَ :

• الْعَالِمُ الْخَبْرُ بِمَا ضَمَنَ مِنْ مَعْنَى الْمُسَمَّى، وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ .

• الْعَالِمُ مُضْمَرٌ مُقدَّرٌ بِ(أَحَقُّ) لِلنَّفْسِ، وَ(أَحَقُّ) لِلْغَائِبِ، وَهُوَ قَوْلُ

الرَّمْخَشِريِّ

• الْعَالِمُ الْمُبْتَدَأُ بِمَا ضَمَنَ مِنْ مَعْنَى التَّبَيِّنِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ خَرْوَفٍ²⁵.

غير أن هذا خروج عما اخترطه سيبويه ، "فالمبتدأ مُسندٌ والمبنيٌ عليه مُسندٌ إليه فقد عملَ هذا فيما بعده كما يعملُ الجارُ وال فعلُ فيما بعده"²⁶ وذلك أن شقي الجملة قد عملا فيما تلاهما ، فهمما قد حملا على معنى ناصب لقوله (قائماً) ، وربما قرب منه قول الزمخشري لأن المقدر هو مضمون في الحقيقة.

وقد اختلف النحاة أيضاً في صاحب الحال ، فجعلها الطبرى قضية خلافية، البصريون ، بعضهم يقولون إن صاحب الحال هو الضمير (هو) ، وذهب إلى منهم مكي والزمخشري وابن عطية والأبنارى والرازى والعكربى²⁷ ، وفيه يتحقق أمران هما :

- الخلاص من الفاصلين أحدهما المفعول به.
- انتسابه حالاً لأنه خبر في الأصل مبني على مبهم²⁸.

وعلى هذا يكون القول البصري أقل تكلفاً من غيره لقرب الحال من أصحابها، مع وجود عامل لفظي مؤول بالمعنوى .

وذهب الكوفيون ، والطبرى وغيره ، ومعهم الزمخشري في قول آخر والفرخ الرازى في قول آخر أيضاً مع جمهور من المفسرين إلى أن الحال صاحبها (الله) وقد رد هذا القول أبو حيان لأنه محتوى على قلق في التكذيب ، فالفصل فيه بأمرتين هما : المفعول به ، ثم المعطوف والمعطوف عليه²⁹ . وهو أمر فيه شيء من الصواب لأن الحال في الأصل نعت تابع بلا فصل ولا واسطة³⁰ ، وهذا مما تؤكد قراءة ابن مسعود (القائم بالقسط) فكانه قيل : شهد الله القائم بالقسط . وذهب الفخر الرازى مذهباً منفرداً حين جعل (قائماً) حالاً من المؤمنين والتقدير : وأولوا العلم حال كون كل واحد منهم قائماً بالقسط في أداء هذه الشهادة³¹ ، وقد رد أبو حيان مبيناً أنه أبعد مما قبله ، لأنه لو جاز لجاز جاء القوم راكباً ، أي كل واحد منهم ، وهذا لا تقوله العرب³² . وإن جعله على (قائمين) فقد خالف النص رسمًا وقراءة .

وذهب الزمخشري في قول ثالث له إلى عدتها صفة للمنفي على تقدير : (لا إله قائم بالقسط) ورأه غير بعيد وذلك لاتساعهم في الفصل بين الصفة والموصوف ،

ويراه أوجه منه نصباً على الحال، وقد ردَه أبو حيَان مُتعللاً بسبعين هُما :

- الفَصْلُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنبِيَّنِ .
- الْأَجْنبِيَّانِ لَيْسَا مَعْمُولِيِّ جُمْلَةٍ {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} بِلْ هُما مَعْمُولاً (شَهَدَ)³³.

وما ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمْخَشْرِيُّ هُوَ سِيِّرٌ عَلَى مَنْهَجِهِ فِي الْفَصْلِ اعْتَرَاضاً وَغَيْرَ اعْتَرَاضٍ ، وَفِيهِ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ "إِنَّ الزَّمْخَشْرِيَّ حَكَمَ بِجُوازِ الْاعْتَرَاضِ بِسَبَعِ جُمْلٍ ... وَ ... كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعْدُهَا ثَمَانِيَّ جُمْلٍ"³⁴ ، وَقَالَ ابْنُ هَشَامَ الْأَنْصَارِيُّ : "لِلْبَيَانِيَّنَ فِي الْاعْتَرَاضِ اصطلاحاتٌ مُخَالِفَةٌ لِاصطلاحِ النَّحْوِيَّنَ ، وَالْزَّمْخَشْرِيُّ يَسْتَعْمِلُ بَعْضَهَا ... وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْعِلْمَ كَأَبِي حَيَانَ تَوْهِمَا مِنْهُ أَنَّهُ لَا اعْتَرَاضٍ إِلَّا مَا يَقُولُهُ النَّحْوِيُّ وَهُوَ الْاعْتَرَاضُ بَيْنَ شَيْئِيْنَ مُتَطَالِبِيْنَ"³⁵ وَحَسْبِيَّ بِرَدَ ابْنُ هَشَامٍ فَضْلًا فِي هَذَا ، حَامِلًا الْأَمْرَ عَلَى الْوَاحِدَةِ الْكَلِيلَةِ فِي الْعِلْمِ الْلُّغَوِيَّةِ.

وَلِلْزَّمْخَشْرِيِّ حَكْمٌ مُفَادُهُ أَنَّ (قائِمًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ ، وَمُثْلُ لَهُذَا بِأَمْرِيْنِ هُما : "الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ" - وَالْحَدِيثُ السَّرِيفُ "إِنَا - مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءَ - لَأَنُورُثُ"³⁶ ، وَعَدَ أَبُو حَيَانَ قَوْلَهُ وَمَا مِثْلَ بِهِ تَخْلِيْطًا بَيْنَ النَّصْبِ مَدْحًا وَالنَّصْبِ اخْتِصَاصًا وَذَلِكَ لِأَمْرِيْنِ عَامِيْنِ هُما :

- عَدُمُ تَقْرِيقِهِ بَيْنَهُمَا مَدْحًا أَوْ تَرْحِيمًا أَوْ اخْتِصَاصًا .
- جَعْلُ أَحْكَامِهَا أَحْكَامًا وَاحِدَةً .

وَأَبَانَ أَبُو حَيَانَ أَنَّ النَّصْبَ مَدْحًا أَوْ تَرْحِيمًا أَوْ ذَمَّاً قَدْ يَكُونُ مَعْرِفَةً قَبْلَهُ مَعْرِفَةً يُصْلِحُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لَهَا ، وَقَدْ لَا يُصْلِحُ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً وَقَبْلَهَا مَعْرِفَةٌ فَلَا يُصْلِحُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لَهَا ، أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْاخْتِصَاصِ فَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَيَانَ غَيْرُ مُنْطَبِقٍ عَلَى (قائِمًا) مِثْلَ بِهِ الزَّمْخَشْرِيُّ لِأَنَّ الْاخْتِصَاصَ مُشْرُوطٌ بِالْآتِيِّ :

- لَا يَكُونُ الْمَنْصُوبُ عَلَيْهِ نَكْرَةً وَلَا مُبْهَمًا .
- يَكُونُ مَعْرِفًا بِأَلٍ أَوْ بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِالْعِلْمِيَّةِ أَوْ بِأَيِّ .
- لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ مُخْتَصٍ بِهِ أَوْ مُشَارِكٍ فِيهِ ، وَرِيمًا جَاءَ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُخَاطِبٍ³⁷ .

وما ذهب إليه أبو حيان كله صواب لأن كلاً من الأمرين باب برأسه³⁸، فإن كان النصب مظهاً إعراباً واحداً فإن أسبابه وشروطه الأساليب والتركيب .

وفي توجيه قراءة الرفع في اللفظ معرفاً ثلاثة أقوال الأول قول الفراء بجعله نعتاً لمعرفة، وفيه ما في قول الزمخشري بالنعت من المؤاخذة والفاصل أطول، وخرجه الزمخشري على الخبر لمضرم مذوق على "هو القائم بالقسط" وخرج له تخريجاً آخر على البديل من (هو) ولم يجوز هذا أبو حيان لأمرين مما:

- الفاصلُ الأجنبيُ بينَ البَدْلِ والمُبَدِّلِ منهُ .

- تقدُّمُ المعطوفِ على البَدْلِ وحقَّةُ التأخير³⁹.
هذا أمر، وهناك أمورٌ أخرى تستبعدُ منها قلة الإبدال بالمشتقات، وكوئن الإبدال كثيراً في الجوامد والأعلام والكُنى، مع استباح له لما فيه من تكليف⁴⁰، وهذا يجعل قول الزمخشري الأول أكثر رجحانًا وقبولاً.

- الموضع الثاني: (كلالة):

من الألفاظ التي أُعربت أحوالاً (كلالة) في قوله (ﷺ): «إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أختٌ فَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ»⁴¹، ففي (يُورَثُ قراءات): للجمهور: بناءً للمجهول ، بلا تضعيف في عينه⁴²، ولحسن: مع تضعيف عينه⁴³، وقرأه مضعفاً معلوماً ومعه أبو رجاء العطاري والأعمش⁴⁴، وقرأه الحسن بلا تضعيف معلوماً⁴⁵. ووردت (كلالة) مقروءةً بوجهين، النصب عند حفص، والرفع ذكره الأنباري، قال: وقد قرأ (كلالة) بالرفع، أي: وإن كان رجل كلالة يرث، أي: يُورَثُ الوارث المال⁴⁶، وقال العكربـي : " غير أنـي لم أعرف أحداً قرأ به"⁴⁷، وقد اختلف النحاة في هذا، ولا خلاف الدلالة في لفظة (كلالة) أثر كبير في توجيهه الأعراب ، إذ قال ابن عباس: " يعني الذي لا ولد له ولا والد بلغة قريش"⁴⁸ ، وهذا قول جمهور اللغويين ، وهناك أقوالٌ أخرى معظمها تعني الميت الذي لا ولد له⁴⁹، وما يساند هذا أن الآية نزلت في جابر بن عبد الله ، وهو لا ولد له ولا والد ويعززها قوله (ﷺ): «قُلِ اللَّهُ يُفْتِنُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا

نِصْفُ مَا تَرَكَ⁵⁰. ومن الخلافات ما وردَ في قراءة النصب فقد وردت فيها سنته تخريجات احتكم فيها أصحابها إلى الدلالة قبل كُلّ شيء، وقد ذهب السيوطي إلى أنَّ من عَدَ "كَلَالَةً عَيْنًا" فأحكامه شاذةٌ وقع في التناقض، وذلك لأنَّ كَلَالَةً حدث، إذ لا عَيْنَ بها استبدالٌ على العين، فالحكم على كونها حدثاً أسلم من الحكم على كونها عَيْنًا، لذلك فالحكم بكونها حالاً، أو خبراً لكان، أو مفعولاً مطلقاً بعيداً عن الشبهة⁵¹. ومن الأحكام التي قيلت فيها: ذهب إليه الأخفش وحدده الطبرى ببعض البصريين من الحكمِ بـأَنَّ كَانَ تامةً، مقصورة على الرجل فاعلاً، والموروث نعث له، وـ(كَلَالَةً) حالٌ من الضمير في (يورث)، ويؤول عندهم على ثلاثة أوجه، هي:

- يُورثُ مُكَلَّلاً.
- يُورثُ كَا لَاً .
- يُورثُ ذَا كَلَالَةِ .

وقد مثله الأخفش بقوله: "يُضربُ قائماً" وفي قراءة (يُورثُ) معلوماً يُحذف مفعولان ، وفي قراءة المجهول الثاني مَحْذُوف⁵²، ولم يحتمل الزجاج إلى التمام والنقص في تعين الحال ، بل قال : " وَمَنْ قَرَأْ يُورَثُ " فـكَلَالَةً منصوبٌ على الحال⁵³، وهو في هذا مُحْكَمٌ إلى إعتماد (يُورثُ) أساساً في إعراب كَلَالَةِ .

وهنالك قول للأخفش مفاده أن (كَلَالَةً) خبرٌ منصوبٌ، وـ(رَجُلٌ) اسمها وـ(يُورثُ) نعث له ، وإن كانت الكَلَالَةُ بمعنى الميت فلا تقدير ، وإن قُصدَ بها القرابةُ فيقدر الخبر على (ذا كَلَالَةِ) ، وذهب الزمخشري والرازي إلى تقدير التركيب على (إِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ مِنْهُ كَلَالَةً) وجعله أبو حيان على (إِنْ كَانَ رَجُلٌ مُورَثٌ مِنْهُ كَلَالَةً)⁵⁴، وهما غير مخالفين عدا ما في الصفة من الاعتراض بالفعل صفة أو بتأويله مشتقاً.

وذهب مكي والزمخشري إلى عَد (كَلَالَةً) مفعولاً لأجله على معنى القرابة لأنها لبسٍ الضمير عنه في (يُورثُ) فانتصب مفعولاً له وفيه تحقيق لشروط المفعول لأجله من حيث كونه مصدراً مُخالفاً لما قبله ، مُقدراً باللام، علةً لل فعل جوابٌ لقائل: لِمَا⁵⁵؟.

وذهب الزجاج والمخشي والعكري إلى عدّها مفعولاً ثانياً وجعلها أبو حيـان بمعنى الوراثـ وجعلها السـمـيـن بمعنى المـال⁵⁶، وفي القراءـتين (يورثـ) يظلـ حـكـمـ كلـلةـ مـفعـولاـ بـهـ ثـانـياـ عـلـىـ هـذـهـ المعـانـيـ التـيـ فـيـ كـلـلـةـ ، معـ نـيـاـبـةـ الـأـولـ أوـ عـدـمـهاـ.

وذهب الطبرـ غير مـقـرـ الحالـ فـيـهاـ ، مـعـتـداـ بـهـ نـعـتاـ أوـ مـصـدـراـ مـؤـولـاـ بـالـمـشـتقـ نـعـتاـ، وـرـآـهـ مـكـيـ نـعـتاـ لـمـصـدـرـ مـحـذـفـ بـمـعـنىـ الـوـرـاثـةـ أـيـ يـورـثـ وـرـاثـةـ كـلـلـةـ ، أوـ ذاتـ كـلـلـةـ⁵⁷ ، وـأـرـأـهـ بـعـيـداـ لـمـاـ فـيـهـ مـنـ تـكـلـفـ .

ويـخـالـفـ مـكـيـ الجـمـيعـ بـإـقـرـارـ وـجـهـ إـعـرـابـيـ آـخـرـ هـوـ النـصـبـ تمـيـزاـ ، وـقـدـ تـبـعـهـ الأـنـبـارـيـ فـيـ ذـلـكـ وـحدـدـ كـوـنـهـ تـمـيـزاـ مـقـيـداـ كـانـ بـالـتـامـ⁵⁸ ، وـهـيـ إـنـ التـقـتـ مـعـ الحالـ فـيـ الـوـجـوهـ الـخـمـسـةـ، فـهـيـ لـاـ تـكـوـنـ مـثـلـهاـ عـنـدـ مـنـ حـكـمـواـ بـالـحـالـ فـيـهـاـ، فـالـكـلـلـةـ - هـنـاـ لـاـ تـمـيـزـ ذاتـاـ كـمـاـ هوـ الـعـرـفـ فـيـ التـمـيـزـ بلـ هـيـ بـيـانـ هـيـئـةـ عـلـىـ الحالـ، وـتـخـتـلـفـ - هـنـاـ - عـنـ التـمـيـزـ لـأـنـهـاـ فـيـ وـجـهـ آـخـرـ تـعـدـ مـؤـكـدةـ لـمـاـ فـيـ عـاـمـلـهاـ مـنـ معـنىـ، وـيـتـوـقـفـ مـعـنىـ الـأـحـكـامـ فـيـ الـوـرـاثـةـ عـلـيـهـاـ فـيـ حـالـ الـمـيـتـ لـكـلـ⁵⁹ ، لـذـلـكـ يـسـتـبـعـ كـوـنـهـاـ تـمـيـزاـ.

وـفـيـ قـرـاءـةـ الرـفـعـ قولـانـ ، أحـدـهـماـ: قالـهـ الأـنـبـارـيـ وـهـوـ أـنـ كـلـلـةـ نـعـتـ للـرـجـلـ، وـتـبـعـهـ فـيـهـ العـكـريـ وـهـيـ - حـتـماـ - سـتـكـونـ عـلـىـ تـأـوـيلـ مـشـتقـ ، أـيـ: رـجـلـ مـكـلـلـ، وـهـيـ العـكـريـ إـلـيـ تـقـديـمـ اـحـتمـالـ ثـانـ مـفـادـهـ أـنـهـ بـدـلـ مـنـ الضـمـيرـ فـيـ (يـورـثـ). فـهـيـ بـدـلـ ظـاهـرـ مـنـ مـضـمـرـ⁶⁰ ، وـالـإـبـدـالـ مـنـ الضـمـائرـ قـلـيلـ وـهـوـ بـدـلـ مـتـكـلـفـ⁶¹.

ولـعـلـ أـرـجـحـ الـأـقـوالـ فـيـهـاـ أـنـهـاـ حـالـ وـذـلـكـ لـلـأـمـورـ التـيـ حـكـمـتـ بـهـاـ الـلـفـظـةـ فـيـ السـيـاقـ النـصـيـ لـلـآـيـةـ عـلـىـ النـحـوـ الـآـتـيـ:

- ❖ تـوقـفـ الـمـعـنىـ عـلـيـهـاـ فـيـ بـيـانـ الـوـرـاثـةـ.
- ❖ هـيـ بـيـانـ لـهـيـئـةـ رـجـلـ مـتـوفـيـ.
- ❖ مـؤـكـدةـ لـمـضـمـونـ الـجـملـةـ قـبـلـهـاـ.
- ❖ صـاحـبـهاـ نـكـرـةـ مـوـصـوـفـةـ قـرـيـتـ مـنـ الـمـعـرـفـةـ.

وـتـبـقـيـ الـأـحـكـامـ الـأـخـرىـ مـتـفـاـوـتـةـ فـيـ القـبـولـ، وـرـئـماـ يـكـونـ حـكـمـهاـ خـبـراـ لـكـانـ ثـانـياـ

للحال من حيث الرجحان.

الموضع الثالث : (حصرت) :

ومما حكم عليه بأنه من الأحوال (حصرت) في قوله (ﷺ): ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصْلُوْنَ إِلَيْنَا قَوْمٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيقَاتٌ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوْنَ أَنْفُسَهُمْ﴾⁶² ، وفي (حصرت)، من القراءات الآتي: قراءة الجمهور على (حصرت) وقرأها على (حصرة) من صوبية الحسن وقتادة وعاصم في رواية ويعقوب، وروي فيها عن الحسن أيضاً وغيره قراءتان هما؛ حصارات وحاصلات بكسر التاء منونة فيهما، وقرئت على حصرة منونة ضمًا وكسرًا، وقرأ أبي الآية بحذف قوله (ﷺ): ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ﴾⁶³، ومعظم القراءات يؤازر إعراب (حصرت) حالاً مع كونه ماضياً .

وفي قراءة الجمهور خلافات بين النها، والرأي الأول فيها هو الحكم بأن (حصرت) حال من الضمير في (جاؤوكُمْ) وهو رأي بصري كوفي قائم على أمرين هما:

- ❖ الماضي حالاً لابد أن يكون مقتناً بقد إظهاراً أو إضماراً.
- ❖ الماضي حالاً جائز بلا اقتران بقد، مطلقاً⁶⁴.

وعليهما يرسم المذهبان، فالبصريون لا يجيزون وقوعه حالاً، مع غير اقتران بقد، ويعنون عدم الاقتران ولو تأويلاً محتاجين بالآتي:

- ❖ لا يدل الماضي عليها لأنها استقبال أو ارتها.
- ❖ الحال توضع موضع الآن ونظائره، والماضي لا يكون.
- ❖ اقتران الماضي بقد تقريب له من الحال فيكون حالاً⁶⁵.

وقد تبع البصريين الفراء حيث يقول: " يريد - والله أعلم - جاؤوكُم قد حصرت صدورهم، و ... الوجه في ... أقبلَ أَخَذَ شَاءَ، كأنه يريد فقد أخذ شاء" ⁶⁶، وقال في موضع آخر: "والعرب تقول: أتاني ذهبَ عقله، يريدون قد ذهبَ عقله" ⁶⁷، وكذلك الأمر عند الطبرى الذي قال: "ولإضمار قد مع الماضي جاز وضع الماضي من

الأفعال في موضع الحال، لأنَّ (قدْ) إذا دخلت معه أدنته من الحال، وأشبّهت الأسماء⁶⁸ وقال ابن الأباريٌّ؛ معناه "قد حَصِرَتْ" لأنَّ الماضي لا يكون حالاً إلا بقدْ⁶⁹، وقول الأخفش هو، أو: "حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، فَحَصِرَتْ" اسم نصبه على الحال، و "حَصِرَتْ" : "فَعَلْتْ" ، وبها نقرأ⁷⁰، وقال المبرّد: "وهو على قُبْحِهِ جائزٌ في قولِ الأخفشِ، وإنما قَبَحَهُ أَنَّ الْحَالَ لَمَّا أَتَتْ فِيهِ، وَ(فَعَلَ) لِمَا مَضَى، فَلَا يَقُولُ فِي مَعْنَى الْحَالِ"⁷¹، وفي هذا ما يشبه الإجماع على الأخذ بالرأي البصريٍّ فيه، والفارسيٌّ يمنعني بقدْ وبعدّها⁷².

ويذهب الكوفيون إلى اطلاق جواز كون الماضي حالاً غير مقرؤن بقدْ إضماراً ولا إظهاراً، ولهم في هذا حججٌ منها:

- ❖ السَّمَاعُ لِقِرَاءَةِ الْحَسْنِ (حَصِرَةً) حالاً يُؤكِّدُ الْحَالَ فِي (حَصِرَتْ).
- ❖ القياسُ فِي أَمْرَيْنِ هُمَا:
- ❖ وقوعِ الْمَاضِيِّ مَوْقِعَ الْمُسْتَقْبِلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ»⁷³، إِذَا جَازَ مَجِيئُهُ مَجِيئُ الْمُسْتَقْبِلِ جَازَ أَنْ يَقُولَ مَقَامَهُ.
- ❖ مَا كَانَ نَعْتَاً لِلنَّكْرِيَّةِ جَازَ حالاً مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: مَرْزُثُ بِرِّ جَلِّ قَاعِدٍ، وَبِالرَّجْلِ قَاعِدًا، وَكَذَلِكَ جَازَ: مَرْزُثُ بِرِّ جَلِّ قَعَدَ، وَبِالرَّجْلِ قَعَدَ⁷⁴..

ولم نجد ممَّن اتبَعَ هذا المذهب أو أَسَسَ لَهُ إِلَّا الكسائي في ما نقله الفراءُ عنه بقوله: "وَسَمِعَ الْكَسَائِيُّ بِعَضِهِمْ يَقُولُ: فَأَصْبَحَتْ نَظَرُهُ إِلَى ذَاتِ التَّنَانِيرِ"⁷⁵ ولم نجد له قوله معلقاً فيه على رأي أستاذه ولا مبيناً ما تعارضه مع أحکامه بإضمار قد قبل الفعل الماضي، وتبعه في هذا أبو حيّان إذ قال: "ويجوز أن يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلى إضمار قد، لأنَّ كثُرَ وقوعِ الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد فساغ القياس عليه"⁷⁶، وترسَّم خطاه السَّمِينُ في الجوازِ وعدم الاحتياجِ والكثرة⁷⁷. وقد ردَّ الأنباريُّ وغيره القول الكوفيُّ لحمله على وجوه غير هذه، وبعضها يحظى بالإجماع كالحال الموطئة محنوفاً موصوفها، أمَّا القول بقاعدٍ صفة لنكرةٍ ثمَّ حالاً عن معرفةٍ وكذلك الماضي، فأمرٌ لا يتفقُ؛ لأنَّ اسم الفاعل منوناً دالٌّ

على المستقبل، أما حلول الماضي محلَّ المستقبل فهذا خلاف الأصل وفي موضع محدَّدة⁷⁸. لذلك فالقول البصريُّ قولٌ ثابتٌ حكماً وواقعاً لغويًا.

وهنالك من ذهب إلى جعلها حالاً موطئاً فهي صفةٌ لحال مذوقٍ تقديره على "أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" نسبةُ ابن الشجري إلى سيبويه ويعزى للمرد، وقال به العكريُّ⁷⁹، وهو أمرٌ سائغٌ في العربية منه قوله (عليه السلام): «فتمثل لها بشراً سوياً»⁸⁰ وهي جامدةٌ موصوفةٌ بمشتق⁸¹، وهنا هي كذلك غير أنَّ الموصوف مذوقٍ مع (حَصِرَتْ)، مذكور مع (سوياً).

وذهب المبردُ إلى عده جملة لا محل لها، جاءت دعاء عليهم بضيق الصدر عن القتال، ورددَ الفارسيُّ ذاهباً إلى أن الدعاء بإبقاء العداوة بينهم، ولكنَّ ابن عطية انتصر للمبرد مبيناً أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيزاً لهم، وبأن لا يقاتلوا قومهم تحقيراً لهم⁸²، وجملة الدعاء تكون منقطعة عمَّا قبلها وما قبلها معناه تامٌ لا يحتاجها، وجملة (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) مطلوبةٌ فما قبلها لا يتم معناه إلا بها، وهذا شأن الحال التي لا يتم معنى صاحبها إلا بها⁸³، لذا.. فهذا - الدعاء - مردودٌ؛ لأنَّ الحال فيها أولى.

أمَّا الزجاج فيقول إنَّ (حَصِرَتْ) خبرٌ بعد خبرٍ، وذهب ابن عطية مبيناً أنَّ الأمر كائن بين الحال والاستئناف فالحكم بالحال مصحوبٌ بقُدْمٍ، وبغيرها يكون الحكم خبراً⁸⁴، وهو منفذٌ للخلاص من الخلاف في أحد الوجهين.

وذهب النحاس إلى أنَّ (حَصِرَتْ)، جملةٌ في محل جر صفة (القوم) و (أوْ جاؤوكم) جملةٌ معتبرةٌ، ودلَّ عليه العكريُّ بإسقاط (أوْ جاؤوكم) في قراءة أبيٌ⁸⁵، وهذه القراءة تسند هذا التخريج، كما أنَّ جملة الاعتراض لا تؤثر في معنى الكلام إن سقطت أو حذفت، ويُسند هذا الحكم أيضاً أنَّ جملة الاعتراض تقع بين الصفة والموصوف⁸⁶، ولصحة هذا التخريج ذهب إليه مكيُّ والعكريُّ والأنباريُّ وغيرهم.

ونسب أبو حيَّان إلى الجرجانيِّ القول بالمجازة في الجملة فجعلَ (حَصِرَتْ)

جواباً لشرط قدره بـ: إن جاؤوكم حَصِرَتْ صدُورُهُم، وقال عنه: وهو ضعيفٌ لعدم الدلالة عليه⁸⁷، وهو ليس على هذا لأمرين هما:

❖ ما في كتاب الجرجاني ينفي هذا، فهو يقول: "على ... الوجهين ... فإماماً أن يضمر قد، كأنه أو جاؤوكم قد حَصِرَتْ صدُورُهُم أو يجعل حَصِرَتْ صفة لمحذوف هو حال ... لأن المعنى قوله: أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صدُورُهُم بمنزلة قوله: أوجاؤوكم موصوفين بـ حَصِرَ الصُّدُور"⁸⁸، وهذا ناف للنسبة السابقة.

❖ أو تكون بمعنى المجاز إذا دل فعل سابق على معنى الشرط فدخلت فيه "أو"، وتكون بمعنى "وإن" معاً العطف والشرط⁸⁹. والمنسوب إلى الجرجاني لا تتحقق فيه هذه الأمور.

ونسب أبو حيان أيضاً قولًا آخر إلى العكري، وهو القول بإبدال (حَصِرَتْ) من (جاؤوكم) بدل اشتتمال⁹⁰، وهذا جائز فيه إذا احتسبناه فعلاً أو جملةً أو مصدراً متواولاً بالمجيء وبالحصر، لأن المعاني مما يشتمل عليها كالظرف على المظروف⁹¹، غير أن هذا ليس موجوداً عند العكري⁹²، وقد ذكر الرأي هذا الرازي⁹³.

وفي قراءات النصب صفات على (حَصِرَةً وحَصِرَاتٍ وحَاصِرَاتٍ) ذهب من أعرابهن جميعهم إلى الحكم بالحال فيهن⁹⁴، وهي قراءات مؤيدة لقراءة (حَصِرَتْ)، معربة حالاً⁹⁵، والتمس السمين وجهين إعرابيين، مع كسر تاء جمع المؤنث السالم فرأهما، أي: حَصِرَاتٍ وحَاصِرَاتٍ حالين كغيره وحملهما في الوجه الآخر على النعت المجرور لقُوْمٍ، وسيكون نعتاً سببياً رافعاً لظاهر (صدورهم) وهو مطابق لمنعوتة في الاثنين من خمسة في الجر والتوكير، ولأن صدرًا مذكرً وجمعه تكسيز يجوز تأنيث عامله في هذا التركيب، وقد ورد جمع النَّعْت السببي عند سيبويه جمع سَلَامَةٍ⁹⁶، وبهذا يتم فيه النعت السببي بلا محاذير.

وفي قراءة الرفع تخريجان أحدهما أجازه التحاس هو (حَصِرَةً) خبر مقدمٌ

وتصورهم، مبتدأ مؤخرٌ، وتبعه العكربُي والقرطبي⁹⁷، والبصريون لا يجيزونه إلاً معتمداً على نفي أو استفهام والkovيون لا يمنعونه مطلقاً، ومنعوه من وجہ آخر في التراكيب نفسها بحجّة تقديم الضمير على صاحبه المظهر، وأجازه البصريون في التراكيب ذاتها ممثلاً له بـ"تميمي أنا" وـ"مشنؤك" مبيحين تقديم الضمير على صاحبه الظاهر مغلبين الكثرة⁹⁸، وهي لعمري قضية اتفاقٍ على افتراقٍ واختلافٍ في ائتلافٍ فهم جميعاً مجizzون مانعون تقديم الخبر المشتق؛ في الاعتماد مختلفون، وفي عود الضمير مختلفون، فالتقديم مع عود الضمير على متاخرٍ مجازٌ عند البصريين ولم يشترطوا اعتماداً معه في النماذج التي ساقوها، والتقديم عند الكوفيين مع عدم الاعتماد بلا منع لعود الضمير على متاخرٍ مجاز، وهذا تناقضٌ جليٌ بينَ .

وذهب العكربُي في قولٍ آخر إلى أنَّ (حَصْرَة) في حال رفعها مبتدأً وتصورهم مرفوعٌ بها ساداً مسداً الخبر، والجملة كسابقتها حالٌ من المضمر في جاؤوكم⁹⁹، وقد قرئت (حَصْرَة) خفضاً¹⁰⁰، وهي مؤيدة لإعراب (حَصَرَتْ) نعتاً مجروراً لقوم عند النحاسِ وآخرين .

الموضع الرابع : (شيخاً) :

ومن الأحوال (شيخاً) في قوله (عليه السلام): «وهذا بعلٰى شيخاً»¹⁰¹، قال الزجاج، "القراءةُ التصب، وكذلك هي في المصحف المجمع عليه¹⁰²، وهي قراءة الجمهور¹⁰³، وقال الأخفش: وفي قراءة ابن مسعود وأبيٌّ "وهذا بعلٰى شيخ" ، وليس في كتابه أبيٌّ، فهي عند سيبويه والأخفش لابن مسعود¹⁰⁵، وقرأ الأعمش قراءتهما¹⁰⁶، وفي مصحف ابن مسعود رفع¹⁰⁷، وفي القراءتين خلافٌ، وما يثار في قراءتها بالتصب الآتي:

في قوله (عليه السلام): «شيخاً» منصوباً خلافٌ في تخرج التصب أيُخرج على الحال أم على غيره، وقد كان لعامل النصب أثرٌ كبيرٌ في توجيه الأحكام الإعرابية في

نصبِهِ، فالبصريون قد ذهبوا إلى نصبِهِ حالاً، وذهبَ بعضُهم مؤولاً إياه بالمشتقٍ على (والدِ)، وحكموا على عاملها بمعنى أشير المأخوذ من مدلول اسم الإشارة هذا، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى نصبها خبراً

للتقريب، فهم يرون (هذا) تقريباً، وبعلي اسماء له، وشيخاً خبراً منصوباً بالتقريب¹⁰⁸، ويذهب خلف الأحمر إلى انتساب نظائره في مثل (هذا محمدٌ خارجاً) خبراً للمعرفة¹⁰⁹، وما عند الزبيدي أن الكوفيين ينصبون (شيخاً) على القطع، قال: "وقال الكوفيون: إنما ذلك ونحوه منصوبٌ على القطع، لأنَّه قطعٌ من لفظهِ الأول إلى لفظٍ آخر"¹¹⁰، ويتعارضُ هذا مع ما قاله الفراء منكراً: "قول الذين يقولون: القطع ينتصب بسقوط الألف واللام منهُ، وقال: يلزمهم ألا يأتوا بالقطع مع المكنيِّ فلا يقولوا: أنت متكلماً أحسنْ مِنِّك ساكتاً، إذ كانت الألف واللام لا تَحسُّن في متكلِّم، لأنَّ أنت لا ينعتُ، لشهرتهِ وتعريفهِ"¹¹¹، وله في كتابه مذهب آخر محمول على التقريب حيث قال: "وأما معنى التقريب فهذا أولُ ما أخبركم عنهُ، فلم يجدوا بدأً من أن يرفعوا هذا بالأسدِ وخبره منظرٌ، [في] (هذا الأسد مُخوَّفاً)، فلما شُغل الأسد برافعهِ هذا، نُصِّبَ فعلهُ [مُخوَّفٌ] الذي كان يرفعه لخلوته، ومثله «والله غفور رَحيم»¹¹² فإذا أدخلت عليه "كان" ارتفع بها والخبر منظرٌ يتمُّ به الكلام فنصبته لخلوته"¹¹³ ويحدد التقريب بثلاثة أمورٍ هي:

- ❖ إذا نعتَ الإشارة بما بعدها فتالي النَّعْتِ مرفوعٌ.
- ❖ كونُ ما بعد الإشارة جنساً مَعْرُفَاً غير مختص بواحدٍ.
- ❖ كونه ممَّا لا ثاني له كالشمس والقمر حاضراً مرفوعاً.¹¹⁴

فالنَّصب في قوله (شَيْخاً): «شيخاً» ونظائره على التقريب هو الذي يقرهُ الفراء، وهذا يكون للكوفيين حكمان في مثل هذا التركيب، أولهما التقريب والثاني القطع.

وهناك خلافٌ في العامل الناصب للحال أيضاً، فالبصريون يرونُه معنى الفعل

في اسم الإشارة المؤول بـ(أشير)، ويذهب الكوفيون إلى أن العامل محاكمٌ بتخريجين هما:

❖ نصبه بالتقريب على الشبه بكان.

❖ نصبه بالقطع من لفظها الأول.¹¹⁵

وأختلف النّحّاة في حقيقة العامل أيضاً آخذين تركيب اسم الإشارة بما فيه من دلالة مجموعاً أو على جزئه، على ثلاثة آراء هي:

الأول: اعتمد على أن (ها) للتبيه وهو في صدارة الاسم عادةً مما جعلها عاماً محمولاً على معنى "انتبه"، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، وتبعه ابن برهان والباقولي والأباري وأخرون¹¹⁶.

الثاني: ويتصدر الآخذين به ابن جنبي في القول بإعمال معنى الإشارة مهملاً التبيه وتبعه فيه ابن برهان والمخشي وأخرون¹¹⁷.

الثالث: وأصحابه يأخذون بالجزئين كليهما، قاله الرجاح وتبعه مكي والعكري وغيرهما¹¹⁸.

وفي الحقيقة أنَّ الأصل في التركيب الإشارة¹¹⁹، فالأخذ بها عاماً في هذا ونظائره يتحقق مع حقيقة التركيب في اسم الإشارة (هذا).

وقد اختلف في نوع هذا الحال بين التأكيد واللزوم، إذ ذهب العكري إلى أنها حال مؤكدة، وخالفه السمين في عدّها حالاً لازمة¹²⁰، وعلى الرغم من اختلافهما في حكمها نظر، لأنَّ الحال المؤكدة هي المتقدمة معنىً ولفظاً مع العامل أو المعمول صاحب الحال كقوله ﷺ: «وأرسلناك للناس رسولاً»¹²¹، وأما في المعنى فقط ف قوله ﷺ: «يُوْمَ أَبْعَثُ حِيَا»¹²²، وأما اللازمة فهي الحال الثابتة أبداً لصاحبها، وذلك مثل قوله، (دعوت الله سمعياً) و "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها"¹²³، وهي في الآية حال منتقلة وإن طالت بها السنون فقد أورد الأصمسي

أحوال عمرِ الرجلِ باشتتِي عشرَةَ حالتَةَ فيما بعدَ الشبَّيبةِ أشهرَها الكهولةُ والشيخوخةُ والعشَّابةُ والهرُّ والخرُّ¹²⁴، وبهذا ينفي القولانِ كلامَه.

وفي قراءة الرفع وجوه سبعةٌ، قولان قائمان على الخلاف النحوي في الأخبار المتعددة، والقول الأول في هذا للخليل قال: [أي هذا عبد الله منطلق] يكون على وجهين، فوجهه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، وأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر أنْ يجعلها جميعاً خبراً لهذا كقولك: هذا حامض حلو ... تريده ... أنه جمع الطعمين¹²⁵، ومعنى الكلام عينه عند الأخفش قال: "ويكون على أن تقول: هو شيخ ... أو يكون أخبار عنده خبراً واحداً، كنحو قوله: هذا أحضر أحمر¹²⁶، أمّا ابن جني فقد رأى أن يؤتى بما يشاء من الأخبار مع تعدد في المعاني¹²⁷، وقال "يكون" بعلٰى" و"شيخ" جميعاً خبراً عن هذا، كقولك: هذا حلو حامض، أي: قد جمَعَ الحلاوةُ والمحومة، وكذلك هذا: أي قد جمَعَ البَعْولةَ والشيخوخةَ¹²⁸، وذهب الأنباري في قول الشاعر:

من يك ذابت فهذا بتٰي
مُصيِّفٌ مُقِيظٌ مُشَّتي¹²⁹
إلى احتساب أربعة أخبار في البيت كلها ليهذا¹³⁰، ويؤيدُه ابن عصفور على معنى واحد، ويرى ابن هشام الأنباري أن علة تعدد الخبر عند المانعين تكمن بحكمين هما:

- ❖ تعددُ معنى واحدٍ.
- ❖ تقديرٌ مبدآتٍ.

وذهب الخليل وسيبوبيه وآخرون إلى أن شيخاً خبر لمضمِّن محفوظٍ تقديره "هو شيخ" وذهب الأخفش وآخرون إلى أنه كذلك، ولكنهم قدروا مبدآ على "هذا شيخ"¹³¹. وهو مقبول على الوجهين غير أن ما قاله الخليل أفضلٌ مما خالفة فيه الأخفش، وذلك لأسباب هي:

- ❖ الضمائرُ أعرفُ المعرفِ فحقُّها تصدرُ موقع التعرِيفِ.
- ❖ الضمائرُ تربطُ الجملَ بنظائرها والجملُ بأجزائه¹³².

لذلك؛ فالأولى بالقول في نظائرها ما قاله الخليل وأصحابه لما انفقَ معَ أَمِ البابِ في التعريفِ.

ولابن جنّي والعكّري قولٌ آخر : هُو، إعرابهما (بعلي) مُبتدأ و (شيخ) خبراً لـهُ، والجملة من المبتدأ والخبر خبرٌ عن (هذا)¹³³، وهو خروجٌ من الخلاف في تعدد الأخبار، كما أنه متافقٌ مع المعنى، فهذا لفظٌ عامٌ، و(بعلي) خاصٌ لذلك صلح كونه مع (شيخ) جملةٌ خبريةٌ عن (هذا).

وزاد ابن عقيل أنَّه يتعينُ العطفُ إذا لمْ تكن الأخبارُ بمعنىٍ واحدٍ¹³⁴، ويظهر أنَّ البصريين مجيزون تعددُه بمعنىٍ واحدٍ، وغيرهم يجيزونه مطلقاً، وقد ذهب الخليل وسيبوبيه والأخفشُ وابن السراجِ وغيرهم إلى تعددُه بمعنىٍ واحدٍ، وخالفَ مكيُّ والزمخشيُّ والباقوليُّ والأنصاريُّ ذاهبين إلى تعددُه على معانٍ مختلفةٍ.¹³⁵.

وذهب آخرون إلى إقرار الخبرِ في (شيخ) وأعربوا (بعلي) إعرابين الأول: جعلوه بدلاً منْ هذا وهم الأخفشُ وابن السراجُ وابن جنّيُّ والأنصاريُّ والرازيُّ والزمخشيُّ وغيرهم، وذهب آخرون إلى جعله بياناً خياراً أَوْلَ وبدلاً خياراً ثانياً منهم الزجاجُ والنحاسُ والعكّريُّ وغيرهم¹³⁶، وردَ ابن جنّي القولَ بالبيان في بعли من هذا، وذلك لسببين هما: عدم وصف (هذا) وغيره من أسماء الإشارة بالمضافِ فلم يجيزوا مررثُ بهذا ذي المالِ، كما أجازوا مررثُ بهذا الغلامِ، ولأنَّ عطفَ البيانِ صورةٌ من صورِ الصفةِ لم يُجزِ القولَ بعطفِ البيانِ في (بعلي)¹³⁷. وكلام ابن جنّي مردودٌ بما هو مقررٌ في العربيةِ، فـ"يونسُ يقولُ هذا مثلَكَ مقبلاً..." ومن العربِ من يوافقه على ذلك¹³⁸، فمثلُ نعتٍ لهذا وهو مضافٌ إلى الضميرِ، وعطفَ البيانِ جامِدٌ مشبهٌ الصفةِ في إيضاحِ المتبوعِ¹³⁹، ولابن جنّي أيضاً حُكْمٌ يجعلُ (بعلي) بدلاً منْ هذا، وبينَ البدلِ وعطفِ البيانِ تشابهٌ، فـ"كُلُّ ما جازَ أَنْ يكونَ عطفَ بيانِ جازَ أَنْ يكونَ بدلاً، نحوَ، "ضررتُ أبا عبدِ الله زيداً"¹⁴⁰ لذاك فحكمه بالبدلِ فيه يعني حكماً فيه بعطفِ البيانِ، ومن الوجهينِ السابقيينِ يردُ قوله بعدم جوازِ بياناً.

ولابن جنيّ مذهب آخر في التخريج، قال: "أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلٍ)"¹⁴¹، وهو مقبولٌ من وجهين ومردودٌ من وجهين أيضاً، أما وجه القبول فهو إن كان المبدل منه في نية الطرح على قول سيبويه والمبرد وأخرين¹⁴²؛ إذ هو مقبولٌ لأنَّ التركيب يغدو، (هذا شيخ) وهو سليمٌ معنىً وتركيبياً، ومقبولٌ من الوجه الآخر وهو إبدال النكرة من المعرفة عند من أجازه بلا قيد¹⁴³، أما من قيد ذلك فهم الكوفيون وذلك بقيدين هما وجها الرد:

❖ البدل من لفظ المبدل منه.

❖ تخصيص البدل بوصف للفائدة.

ويردُ ابن جنيّ محتاجاً لما قدمه بأمرین هما:

❖ الاعتداد بالأحكام الكوفية في اللفظين الملفوظ بهما معرفة ونكرة.

❖ الضمير قياسه "استودعه إياه" فلا لفظ له لكي يعتد بوفاقه أو خلافه، لذلك ساغ الإبدال¹⁴⁴.

وردود ابن جنيّ غير ظاهرة لأنَّه مقيم البدل من (بعلٍ) وهو اسمٌ مخالفٌ للبدل (شيخ)، وتمثيله بقوله: "من استودعه إياه، وأن الضمير الذي فيه لم يعد على متقدم لكي يحتمل إلى وفاقه أو خلافه أمرٌ فيه مغالطة، لأنَّ الكلام العربيًّ يحكمه - في مثل هذا - حال المقام، فلا بدَّ أن يكون في الكلام اسمٌ يعود عليه الضمير وهذا غير مستقيم رداً على تعارض قوله مع قول الكوفيين، لأنَّ الضمير في استودعه ملفوظٌ ظاهرٌ غير مستترٌ، وهو مقيم البدل من (بعلٍ) لا من الضمير، وـ (استفعل) يأتي متعدياً بمعنى (وَجْدٌ)، ويتعذر إلى واحدٍ، ولكنَّ (استودع) محمولٌ على تعدٌ إلى اثنين¹⁴⁵. وبهذا كأنَّه قال: استودعت المالَ علياً فلا إبدال بين المفعولين ولا وجه لاحتاجه هذا، وقد ذهبَ مذهب ابن جنيّ والباقي والأنباري والعكري¹⁴⁶، وهو مردودٌ أيضاً بالقول بعدم طرح المبدل منه عند ابن باشاذ والزمخشري، وتتفق أقوال ابن عصفور مع حكم ابن جنيّ فهو يرى الفائدة متحققة بلا تخصيصٍ ولا يشترط وحدة اللُّفْظِ الصَّرْفِيَّةَ¹⁴⁷.

ولابن جنيِّ القَوْلُ الأَخِيرِ مُهْمَلاً عَلَى قِيَاسِ مَذَهَبِ الْكَسَائِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ فِي خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ أَبْدَاً أَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْتَقًا مِنَ الْفَعْلِ نَحْوَهُ؛ زَيْدٌ أَخْوَكَ، وَهُوَ يَرِيدُ النَّسْبَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقِيَاسِ مَذَهَبِهِ أَنْ يَكُونَ "شَيْخٌ" بَدْلًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (بَعْلِي)، لَأَنَّهُ خَبْرٌ عَنْ هَذَا¹⁴⁸، وَإِلَى قَوْلِ الْكَسَائِيِّ ذَهَبَ الرُّمَانِيُّ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ خَلَافِيَّةٌ، فَالْبَصَرِيُّونَ يَمْنَعُونَ تَضْمِينَ الْخَبْرِ الْجَامِدِ ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجِيزُونَ ذَلِكَ¹⁴⁹، وَالْأَمْرُ فِيهِ مَحَاجِزٌ مِنْهَا:

❖ الْجَامِدُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُشْتَقِ فِي تَحْمِيلِ الضَّمِيرِ وَالْمُشْتَقِ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَعْلِ فَهُوَ بَعِيدٌ.

❖ الْبَدْلُ مِنَ الضَّمَائِرِ الظَّاهِرَةِ مُتَكَلِّفٌ فَمَا بِالنَا بِالْاِسْتِنْارِ¹⁵⁰.

وَبِهَذَا يَنْتَفِي قَوْلُ ابْنِ جَنِيِّ بِالْبَدْلِ الظَّاهِرِ مِنْ مَضْمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي جَامِدٍ.

الموضع الخامس: (أشحة):

وَهِيَ الْوَارِدَةُ فِي قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوَّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هُلُمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ بِالْبَأْسِ إِلَّا قَلِيلًا أَشَحَّةً عَلَيْكُمْ»¹⁵¹ وَهِيَ عِنْدَ الْجَمَهُورِ بِنَصْبٍ (أَشَحَّةً) وَقَرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ بِالرَّفْعِ وَلَمْ يَسْمَعْ الْفَرَاءُ أَحَدًا قَدْ قَرَا بِهَا¹⁵²، وَخَلَافُهُمْ فِيهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِيِّ:

ذهب الفراءُ إِلَى أَنَّهُ مُحْكُومٌ بِأَمْرِيْنِ هُمَا: نَصْبُهُ حَالًا أَوْ دَمًا، قَالَ: "مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ ... وَ ... يَكُونُ عَلَى الدَّمِ"¹⁵³ وَقَدْ تَبَعَهُ فِي الْحَكْمَيْنِ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ مُثْلُ النَّحَّاسِ وَمَكِيِّ وَالْمَخْشَرِيِّ وَالْأَنْبَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ¹⁵⁴، وَحَصَرَ الْأَمْرَ الزَّجَاجَ وَالْعَكْبَرِيَّ فِي الْحَالِ فَقْطَ¹⁵⁵، وَالْقَوْلُ بِالْحَالِ فِيهِ أَرْجُحُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْدَّمِ، لَأَنَّ النَّصْبَ بِالْقَطْعِ دَمًا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ تَعْدِيدِ النُّعُوتِ لِلْمَنْعُوتِ، نَاهِيَّكُمْ عَنْ وَحدَتِهِمَا تَعْرِيفًا أَوْ تَكْثِيرًا¹⁵⁶، وَهُنَّا النَّعُوتُ نَكْرَةً، وَالْمَنْعُوتُ مَعْرَفَةً، فَالنَّصْبُ حَالًا أَوْلَى.

وَأَخْتَلَفُوا فِي الْعَالِمِ فِي الْحَالِ، فَالْفَرَاءُ يَجْعَلُهُ مُضْمِرًا يَفْسِرُهُ قَوْلُهُ (الْمُعَوَّقِينَ)، وَيَحْتَمِلُ عَنْدَهُ كُونَهُ قَوْلُهُ (وَالْقَائِلِينَ) وَيَجْعَلُهُ فِي وَجْهِيْنِ آخَرَيْنِ (يَأْتُونَ) وَقَوْلُهُ (هُلُمْ

إلينا) وقد جعل الأنباري العامل قوله (المعوقين)، فقد ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المُحلَّى بـأَل لا يُوصل لاستغاثةٍ بمعناه عن الصَّلةِ وعائدها¹⁵⁷، لذلك فالقولُ بـأَنَّ العامل في أَشْحَةِ المعوقون أو القائلون أو ما اشتقَّ مِنَ المعوقين لا يجوزُ عند البصريين، لأنَّه يكونُ من صلةٍ مالا يحتاجُ إليه استغاثةً بمعناه الأصيل فيه، فليس هو كأسماءِ الوصل المحتاجة لإبهامها إلى الصلة والعائد، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألفُ واللامُ وصلَ كما يُوصلُ الذِّي¹⁵⁸.

والنَّصْبُ حالاً لا يُضيئُ عندهم أنَّ يكون واقعاً في صلةِ الموصولِ بما فيه من عائدٍ، وقد ردَّ الأنباري أقوالَ الكوفيين بأمرِينِ هما:

❖ جَعْلُ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرُفَةِ كَالْمُبَهَّمَاتِ الْمَحْتَاجَةِ إِلَى بَيَانٍ.

❖ تقدِيرُ موصولٍ محفوظٍ مع المُعْرَفِ هو صاحبُ الصَّلَةِ¹⁵⁹.

وقد ذهب مكي إلى تصويبِ كونِ الحالِ مِنْ (ولا يأتُونَ)، وهو العاملُ فيه، وهو رأي للفراء، بل هو أحْبُهَا إِلَيْهِ، وجعلَ مكيًّا (ولا يأتُونَ) معمولاً حالاً من الضميرِ في القائلين¹⁶⁰، وكلاهما داخلٌ في الصَّلةِ، ويستحسنُ كونهما حالَيْنِ أيضًا مِنَ الضميرِ في القائلين، ولو أخذنا بالعواملِ جميعها التي أشارَ إليها النَّحَاةُ لوجدنا أنَّ أكثرَ من عاملٍ يطلبُ الحالَ، وهنا يبرُزُ أمرُ التَّنَازُعِ في الْكَلَامِ، واحتكمًا لهُ، نَرَى أنَّ الأولى بالعملِ في الحالِ أقربُ العواملِ إليه¹⁶¹، وذلكُ هُوَ (ولا يأتُونَ)، ويكون على تقدِيرٍ؛ ولا يأتُونَ شَحَاحًا، وإنَّما أقربُ من العواملِ في المعمولِ قولُ بصريٍ مأخوذه¹⁶²..

الموضع السادس : (خالدين) :

وهي التي في قوله (﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ حَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾¹⁶³، قرأَ الجمهور (خالدين)، بالياءِ، وقرأها بالألف ابن مسعودٍ وزيدُ بن عليٍّ والأعمش وابن أبي عبلة¹⁶⁴، وفي الوجهين خلافٌ بين النَّحَاةِ نوضِّحُه على ما هو آتٍ:

في قراءة النصب حكم بالحال ومعتمد هذا الحكم على الظرف أي، الجار والمجرور المقدم، وتكرار ذلك الظرف في الجملة في مثل: (في الدار زيد قائماً فيها) مؤدٌ إلى خلاف نبسطه كما يأتي:

البصريون يرون في هذا جواز الوجهين رفعاً ونصباً ولا يهتمون بأمر التكرار، ويتحدث سيبويه عن التكرار هذا ويسميه تثنيةً و يجعله توكيداً، والأمران عنده لا يمنعان الوجهين رفعاً ونصباً، فهو كما كان عليه قبل التوكيد أو التكثير، فانتصاب قائمٍ حصل بفعل استغناء زيدٍ بفيها، وإذا جعلت زيداً مستغنياً بالثاني فهو هو، وبؤوله بقوله: قد ثبت زيد قائماً قد ثبت فالعمل قد تم في زيدٍ حاله¹⁶⁵. ويذهب المبرد مذهبة مبيناً أنَّ هذا لا يلغى الظرف فهو أولى بالاعتماد¹⁶⁶، وتبعهما الأخفش قائلاً: "وليس قولهم (إذا) جئت بـ(فيها) مررتين فهو نصب بشيء، إنما (فيها) توكيد، جئت بها أو لم تجيء بها، فهو سواء، ألا ترى أنَّ العرب كثيراً ما تجعله حالاً إذا كان فيها التوكيد وما أشبهه؟ وهو في القرآن منصوب في غير مكان، قال (عليه السلام): «إنَّ الذين كفروا من أهل الكتاب والشركين في نار جهنم خالدين فيها»¹⁶⁷ وذهب مكي إلى أنَّ البصريين يجيزون فيه الوجهين إذا كان المضمر بعد المظاهر، والنَّظر عندهم إنما يكون إلى اللُّفْظ، وجواهر حجج البصريين ممثلة بالآتي:

- ❖ إذا لم يكرر فيه الظرف جاز الوجهان إجماعاً.
- ❖ إذا كرر فهو كذلك لأنَّ التكرار بدلٌ على سبيل التوكيد، ولا فرق بينهما.
- ❖ القول بإفاده الأولى ما تقيده الثانية لا يصلح مانعاً.
- ❖ لفظة (خالدين) صالحة خبراً لذا جاز الرفع¹⁶⁹.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى "أنَّ النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ"¹⁷⁰، قال الفراء: "إذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إداهاما على موضع للأخرى نصبت الفعل ... ومثله ...: مررت برجٍ على بابِه متحملاً به ... فإذا اختلفت الصفتان: جاز الرفع والنصب على حُسْنٍ"¹⁷¹ ووافق الطَّبرَيُّ الفراء في قوله، كما أنهما يؤكدان أمرين هما: امتياز تقديم الظرف على

سابقه يُوجب النصب، ويُسر ذلك يجيز الرفع في الوصف¹⁷² .. وذهب الكوفيون إلى الاحتجاج لأحكامهم بأمرین هما:

- ❖ السَّمَاع: في آيتي هودٍ والهُشْر¹⁷³ جاء نصباً ولم تقرأ رفعاً.
- ❖ القياس: وجود متعلق الثانية في الحال وعدمه في الرفع خبراً فهي ملخِيَّة¹⁷⁴ لعدم الفائدة.

وقد ردَ الأنباري الحجج الكوفية، لأن إقرارهم بعدم القراءة منقوض بقراءة الأعمش في الحشر وغيره، والقول إن التكرار فيه لا يفيد لإفاده الأول معناه قول لا يصح؛ وذلك لأنَّ العرب تحمل التكرار على التوكيد وما في سوري الرحمٰن والكافرين مغٰن عن البيان¹⁷⁵.

ومما لا شكَ فيه أنَّ القول البصريَ قول فيه سعة في التَّقْبِيل، ومؤازر بقراءة الرفع، كما أنَّ سيبويه يعني بالإلغاء فيها إلغاء العامل عمله المضمن فيها على (استقرَ) الذي عمل النصب في قائمٍ حالاً، وجعلها توكيداً وجعل زيداً وقائماً ابتداء وخبراً عاملهما معنوياً على الحكم البصري في هذا، والرفع أجود وهو جائز في العربية¹⁷⁶.

وفي قراءة الرفع جواز بصرىً محمولٌ فيه الظرف الثاني على التوكيد، ولا يُجبون النَّصَبَ فيه، قال سيبويه: "إِنْ أَرِدْتَ أَنْ تُلْغِي فِيهَا قُلْتَ فِيهَا زِيدٌ قَائِمٌ فِيهَا كَانَهُ قَالَ: زِيدٌ قَائِمٌ فِيهَا، فَيُصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِيَكَ زِيدٌ رَاغِبٌ فِيَكَ"¹⁷⁷ وهو يقصد هنا - عدم إعمال العامل المسؤول في (فيها) الأولى، ومثله فيك لأن زيداً لا يمكن استقراره أو كونه في صاحبه، لذلك فالحكم فيه حكم المبتدأ والخبر رفعاً، وقد رأى كثيرٌ من النحاة سلامه الرفع في التركيب في العربية وجودته إلا أنَّه خلاف ما قرأ به حفص، قاله الفراء والأخفش والطبرى والزجاج، وتبعهم في هذا مكي والزمخشري وأبو حيان¹⁷⁸، وقول البصريين مؤازرٌ بالقراءة رفعاً وجوازها في العربية.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الرفع إبطالٌ لفائدة الظرف الثاني وفي النَّصَب حملٌ

على الفائدة وهو أولى، ولذلك حاولوا أن يخرجوا بتأويلات لقبول الرفع هي:

- ❖ الاعتماد على (أنَّ) عاملًا فـ(هما) اسمه وـ(في النارِ) خبرُ أول له،
وـخالدانِ - خبر ثانٍ له.
- ❖ تقديم المضمر على الظاهر جوازُ للرفع على أنهما خالدان فيها في النارِ.
- ❖ اختلاف الظرفين جوازُ للوجهين عند الفراء والطيري¹⁷⁹.

وقد قال الفراء: "لا أشتهي الرفع ، وإن كان يجوز ، وذلك أنَّ الصفة قد عادت على النارِ مرتين"¹⁸⁰ وقد تبعه فيه الطبرى وهما مقرآن جواز الرفع في التركيب، وحكماء بعدم الاشتقاء لعلة كونه بين صفتين، وقد ردَّ الأثبات على الأقوال الكوفية ًولا سيما قولهم بالجواز مع تقدم المضمر فقال: إِنَّه على نية التأخير وصاحبه على نية التقديم وهو جوازه¹⁸¹ ، ومما سلف يتراجح القولُ البصريُّ في جواز الأمرين.

الموضع السابع: (نزاعة):

وهي في قوله (عليه السلام): «كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَاعَةً لِلشَّوَى»¹⁸² ، نصَبها عاصِم في رواية حَفْصٍ، وأبو عمرو واليزيدي وأبو حَيْوَةَ والزعفراني وابن مُقْسِم، والرَّفعُ يُنْسَبُ إلى الجمهور، ويحدَّدُ عَنْ بَعْضِهِم بعاصِم في رواية أبي بكرٍ، وأبي جَعْفَرٍ وشَيْبَةَ والأعمش وأبي عمرو وحَمْرَةَ ونافعَ والكسائي¹⁸³ ، واختلفَ الْحَمَةُ في أمر القراءتين قَبْلًا وَمَنْعًا، وقد أوردها أبو عُبَيْدٍ مُجِيْزًا نصَبها حالاً، غيرَ أَنَّه لَمْ يَعْرَفْ أَحَدًا قَدْ قَرَأَ بِهَا، وَمَنَعَ النَّصْبَ فِيهَا حَالًا المُبَرُّدُ، لأنَّ الحال احتمالٌ والأمرُ هُنَا مُتَحَقِّقٌ لَا شَكَّ فيِهِ، ويذهبُ الفارسيُّ مذهبَ المبرد مُحتجًا بِعدمِ وجودِ العاملِ، وَرَدَّ مَكِيٌّ على المبرد أيضًا بِنَظَائِرِهِ مِثْلِ قوله (عليه السلام): «هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا»¹⁸⁴ وـ«هَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا»¹⁸⁵ ويقوى الباقي على قول المبرد بِأَنَّ الْخِتَارَ الرَّفعُ وذلك لسبعين هُمَا: تَمَكُّنُ الرَّفعُ، والإِجْمَاعُ عَلَيْهِ، وَهُنَالِكَ آخرون غَيْرَ المُبَرِّدِ وَتَابِعِيهِ يُجِيزُونَ نَصْبَهُ حَالًا¹⁸⁶، والنَّصْبُ حَالًا مَقْبُولٌ لِوُجُودِ نَظَائِرِهِ فِي الْكِتَابِ.

وفي قراءة النصب خلافاتٌ أولها في إعراب (نزاعة) فقد ذهب قومٌ إلى إعرابها

حالاً، منهم الزجاج و McKay والمخشري والأباري، وأخرون¹⁸⁷ ولكن المبرد رفضها عاداً إليها حالاً مبينةً وعدها آخرون حالاً مؤكدةً لمضمون الجملة ومتّوا لها بقوله ﴿ هو الحق مصدقاً﴾ والفارسي والرازي ينجزون نهج المبرد¹⁸⁸ الذي حملها على الحال المؤكدة لمضمون الجملة وهو أمرٌ نظائره جارية عند سيبويه¹⁸⁹.

وقد اختلفوا في عامل ذلك على ثلاثة أقوال: الأولى كون العامل فيها (نظى)، لأنها معرفة وفيها يستتر ضمير هو صاحب الحال، وذلك حملاً لـ(نظى) على المشتقات للأعلام مثل العباس والمنهال، وذلك لحملها على تتلظى معنى، وإذا عمل العلم الصريح والكنية في الظروف، فعمل العامل الجاري مجرى المشتقات في الأحوال الأولى وأخرى، ويحمل الأمر الزجاج على قوله ﴿ناراً تلظى﴾¹⁹⁰. وقد تبعه McKay والمخشري والأباري وأخرون¹⁹¹، وقد رد هذا الفارسي والباقولي؛ وذلك لأمرين هما:

- ❖ (نظى) اسم معرفة مؤنث لا تتصب الأحوال به.
- ❖ انتقال المشتقات إلى كونها أعلاماً ينفي إعمالها¹⁹².

ولكن قوليهما مردودان بحكم سيبويه في هذا، قال: "هذا ... ما ينصب لأنّه خبر للمعروف ... من الأسماء المبهمة والأسماء ... وذلك قوله زيداً معروفاً"¹⁹³ فما هو معروف عند مبهم أو غير مبهم يأتي خبره حالاً عنه، و (نزاعه)، فربّت خبراً عن (نظى) في تخرّج وفي آخر عن المضمر في (أنهما)، وبهذا يصح كونها حالاً عن (نظى)، معرفة مؤنثة، ويعود الفارسي مخرجاً الأمر على جعل (نظى) معروفة بِشدة التلظي نصبت الحال على المعنى الحادث¹⁹⁴. وذهب ابن خالويه إلى أنّ نصبتها على القطع وهو مذهب الكسائي والفراء وأبي عبيدة، وتبعه القرطبي فيه¹⁹⁵، وذلك على "أنّها لظى النزاعه" فأسقط تعريفها فلم تصلح ثُناً لذلك انتصبت حالاً، وينقضه ما جاء حالاً وهو معرفة على قولهم وأرسلها العراك، وغيرها.. ويخالفون يونس والبغداديين الذين يجزون تعريف الحال مطلقاً بلا قيد كما ينافقون أنفسهم في إجازتها معرفة مضمنة معنى الشرط¹⁹⁶ فالقطع تحكم متکلف.

ويذهب العكري إلى أنَّ عامله (تدعُو)¹⁹⁷، وتنبعه السَّمين¹⁹⁸ وهو متأخر عن مَعْمُولِهِ، وهو فعلٌ متصرِّفٌ يجوز تقديم الحال عليه¹⁹⁹، وأوضح ابن السراج أن البصريين يُشَبِّهونه بِنصبِ التمييز، على طابَ نفساً وطابت نفْسَهُ والكسائي يُشَبِّهه بالوقت، أي، هي لظى حين النَّزَع²⁰⁰، وقد أشارت كُتبُ الْخِلَافِ وغيرها إلى تقديم الحال مع الظاهر والمكى عند الكوفيين إلا مع المضمر، وقد أعادوا الضمير المستتر في الحال والضمير البارز في الفعل إلى مفسر لهما²⁰¹، والمضمر في الحال والعامل فيه مستتراً أكثر احتياجاً للبيان.

أما نصبها بِمضمر مُقدَّرٍ فعلى وجهين؛ الأول قال به الرِّجَاجُ جاعلاً نصبها ذمماً بِمضمر تقديره أشتُمُ أو أذمُ²⁰²، ويجوز ذلك غالباً - مع تعدد الأوصاف فيتم القطع نصباً أو رفعاً، والثاني قولُ الفارسي ومكى والزمخري والعكري في نصبها على الاختصاص، بـ(أعني أو أخصُّ) وهو للتهويل عند الزمخشري²⁰³، ولا ينطبق نظام الاختصاص على هذا لِنصبِهِ المَعَارِفَ بِشُرُوطٍ مُعَيَّنةٍ.

وفي قِراءة الرَّفع سَبْعَةُ أقوالٍ، أولُها قَوْلَانِ لِلْخَلِيلِ وسَبِيُوِيَّهِ هما: جَعْلُ نَزَاعَةٍ خبراً ثانياً، والأولُ (لظى) أخبر بهما عن الضمير المتصل بـأنَّ، وقد جعلا خبرين بمعنى واحدٍ على "هذا حُلُو حامضٌ"، والثاني جَعْلُ نَزَاعَةٍ خبراً لمضمر على تقدير "هي نَزَاعَةٌ" وتنبعهما في هذين الأخفش والنحاس والفارسي ومكى وغيرهم، وخالفَ في هذا الرِّجَاجُ بِرَفعها ذمماً على "هي نَزَاعَةٌ" وُسِّبَ هذا إلى الفراء والأخفش ولم أجده في كتابيهما ويراهما الزمخشري خبراً لمضمر على التهويل²⁰⁴، والأقوال هذه كُلُّها مقبولةٌ غير أنَّه يُراعى مع الذم تعدد النَّعوتِ، وليس الأمرُ هنا - كذلك.

وللفراء قولان: أحدهما نَزَاعَة بدل من لظى قال: "مرفوعٌ على قوله: إنَّها لظى، إنَّها نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى"²⁰⁵، وقد تبعه في هذا ابن خالويه ومكى والأنباري والعكري وغَيْرُهُم²⁰⁶ وفي هذا محاذير منها أنَّ الإبدال يتم بين الأسماء الجامدة والأعلام والمصادر المعرفة ويقالُ في المشتقات. وبدلُ التَّكْرَةِ من المعرفة جاء على قلة وبِتَخْصِيصٍ كما في قوله (بِكَلَّه): «لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَّةِ * نَاصِيَّةٌ كَانِبَةٌ»²⁰⁷، ولعلَّ في

غيرها ترجحاً عليها.

أما قوله الآخر فهو جعل الهاء في (إنها) ضمير شأن معتبراً عنه بالعماد، وجعل (لظى) و(نزاعة) متافقين خبر إن²⁰⁸، وهو أمر متتحقق نظرياً لأن الشأن يكون مع التواسيخ ومعموليها، غير أن المأخذ هنا كون المبتدأ فاصلاً، وخبره صدر آية، وهذا موطن فصل²⁰⁹، يستوجب وقاً على (لظى).

والقول الخامس فيها ما قاله الأخفش، فلظى عنده تصب على البدل من الهاء، وخبر (إن): نزاعة²¹⁰ وتبعه فيه النحاس ومكي والباقولي والأنصاري والعكري وغيرهم²¹¹، وقد أبان ذلك مكي على أنه مماثل لقولك إن زيداً أخاك قائم²¹²، ويرى ابن الخبر تكالفاً في الإبدال من المضمرات²¹³، وهو مصيب لفلتها في التعامل وعدم تفسير الضمير بمفرد²¹⁴.

أما الوجه السادس فهو لمن احتم إلى عد الضمير في (إنها) ضمير شأن وقصة، متفقين أثر الفراغ مختلفين في الترافق وأن (لظى) علم للنار، فهي مبتدأ ونزاعة خبر لها، والجملة في محل رفع خبر (إن) مفسرة لضمير القصة وهذا مذهب الزجاج والنحاس ومكي والزمخشري وغيرهم²¹⁵، إذ قدمو الضمير والجملة بعده خبره²¹⁶.

والوجه السابع للزمخشري الذي قال: إن (لظى) نكرة بمعنى اللهم وهي مؤنثة لأنها بمعنى النار، لذلك جعل (نزاعة) صفة لها، وقد رد لأن (لظى) ممنوعة من الصرف اتفاقاً²¹⁷ لما فيها من العلمية والتأنيث، لذلك استبعد نعت المعرفة بالنكرة، والاتفاق في التعريف أو التكير أحد الشروط العشرة الواجب اتفاق الصفة مع موصوفها في أربعة منها.

الموضع الثامن: (نذيرا):

وهي التي وردت في قوله (سبحان الله): إنها لإحدى الكبر * نذيراً للبشر²¹⁸، قرأه

الجمهور (نذيراً) ، ومقرؤه أبي وابن أبي عبلة رفعه²¹⁹ ، وفي كُلٌّ من القراءتين خلافٌ، ففي قراءة النصب خمسة أقوال أهمها القول بالحال، وقد تفرعت الأحكام فيه بين العمل وصاحب الحال إلى أحد عشر حكماً، أولها قول الكسائي بجعل العامل فيه (قُم)²²⁰ ، وصاحب الحال المضمّر فيه، وقد ردَّه الفراء لطول الفاصل بين العامل والممْوِل المقدّر بثلاثٍ وثلاثين آيةً، وللاستئناف في قراءة أبي، وعلى الرغم من هذا فقد تبع الكسائي جملة من علماء العربية مجازين ذلك، منهم الأخفش والزجاج والفارسي وغيرهم²²¹ ، وقد خطأهم الزمخشري قائلاً: "هو من بدعة التفاسير"²²² على أنَّ المخاطب بهذا (محمد) ﷺ، وإني لأعجب من قول الفارسي وهو من يُقرُّ عدم الفصل بأكثر من جملة، وقول الزمخشري الذي يُقرُّ الفصل بسبع جملٍ في مواطن آخر، فكيف بهما هنا ينقضان ما سلف من أحكامهما²²³ ، وإني لأرى أنَّ هذا القول بإعمال (قُم) مُستبعدٌ لما رأاه الفراء، وأنه كذلك لأمرتين هما:

- ❖ منعه لأنَّ أكثر من عاملٍ مباشرٍ للممْوِل يطلبه.
- ❖ تهيئة الافتراضات النحوية على أكثر من قولٍ.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، والصلة والسلام على سيدنا محمد رسول رب الأرض والسموات وعلى آله أصحابه أجمعين وبعد:

فأكثر ما أوضحه هذا البحث ما وجدناه من توسيع في المعنى الذي اشتهر وقوعه في التعبير القرآني ، وسبب التوسيع في المعنى جاء من تعدد إعراب اللفظة التي حكم عليها بأنها حال ، لكن هذا الإعراب قد اختلف تبعاً لما رأى نحاة آخرون من إعراب لهذا المنصوب، أو أنه تغير لتغير قراءته ؛ وهذا ما أدى إلى أن يتغير تبعاً لتغييره، فكثير من مواضع الحال تتغير لتكون مرفوعة أو غير ذلك لتغير في قراءتها، فربما أصبح المنصوب مرفوعاً ، أو قرئ المشتق بصيغة المصدر، الأمر الذي قد يجعل

من إعرابه حالاً غير ممكن، ومما يتفق فيه البحث مع غيره من الدراسات النحوية، هو أن القرآن الكريم وقراءاته يبيّنان ميداناً مباركاً وكبيراً للدرس النحوي وأصالته التي يكتسبها منها؛ فالمواضع الثمانية هذه ظهر فيها ما عرض من الآراء والخلاف النحوي ماظهر، لنصل إلى الحقيقة التي تقول إن هذا القرآن لا يشبع منه العلماء، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

¹ ينظر، الكتاب : 1/256 - 257، معاني الفراء : 1/7 ، 12 ، 200 ، 207 ، 213 ، 338/309،
شرح اللمع : 1/132، شرح المقدمة المحسبة : 2/211 - 212 ، المقتصد : 1/671 ، شرح
المفصل لابن يعيش : 2/55 ، شرح الكافية للرضا : 1/198 ، أوضح المسالك : 2/249-293 ،
342 ، 344 ، 346 ، مغني الليب : 2/462 ، 109-111.

² ينظر الكتاب : 1/187 ، 189 ، الإنصاف : 1/250 ، م/31 ، 252 ، م/32 ، التبيان :
383 ، م/62 ، 386 ، م/63 ، شرح المفصل لابن يعيش : 2/57 ، 59 ، 58 ، 60 ، 61 ، 67 ،
الانتلاف : 37 ، م/13 ، 14 ، 94 ، م/106 ، 124 ، م/10.

³ ينظر : شرح عيون الأعراب : 1/151 ، المقتصد : 1/673 - 674 ، أوضح المسالك : 2/318 ،
319 ، شرح ابن عقيل : 1/633 ، 641 ، 643.

⁴ آل عمران 18.

⁵ ينظر : معاني الفراء : 1/200 ، الطبرى : 6/270 ، أعراب النحاس : 1/316 ، الكشاف :
344/1 ، التبيان للعکبیری : 1/247 ، البحرالمحيط : 2/420 ، 422.

⁶ ينظر : الكشاف : 1/344 ، البحر : 2/420.

⁷ معاني الأخفش : 1/199.

⁸ الأشباه والنظائر ، للسيوطى : 6/242.

⁹ ينظر الطبرى : 6/270 - 271.

¹⁰ ينظر : اعراب النحاس : 1/316 ، البحر : 2/420 ، 422.

¹¹ معاني الفراء : 200/1.

¹² ينظر : الائتلاف : 94، م/106.

¹³ ينظر : الكتاب : 256/1 - 257، معاني الزجاج : 1/387، اعراب النحاس : 1/316، المشكّل : 1/152، الكشاف : 1/344، البيان للأبنباري : 1/195، التبيان للعكري : 1/247، البحر : 2/420.

¹⁴ البقرة: 91.

¹⁵ آل عمران : 18، وينظر : معاني الزجاج : 1/387.

¹⁶ مريم : 15.

¹⁷ البقرة : 91.

¹⁸ ينظر : البحرالمحيط : 2/420 - 421، الدرالمحصون : 3/75.

¹⁹ الدرالمحصون : 3/75 - 76. ينظر : معاني الزجاج : 1/386، النساء: 20.

²¹ النمل: 10، القصص : 31.

²² البقرة: 91.

²³ ينظر : مغني اللبيب : 2/464، شرح الحدود النحوية : 109.

²⁴ ينظر : البحرالمحيط : 2/420، مغني اللبيب : 2/465.

²⁵ ينظر : معاني الزجاج : 1/388، البحرالمحيط : 2/421، النهرالماد : 1/302، الدرالمحصون .77/3:

²⁶ الكتاب : 1/256.

²⁷ ينظر : الطبرى : 6/270، المشكّل : 1/152، الكشاف 1/344.

²⁸ ينظر : الكتاب: 1/256.

²⁹ ينظر : الطبرى: 6/270، و الكشاف: 1/344، الفخر : 7/220، التبيان للعكري : 1/247 ، وبالبحرالمحيط: 2/420، الدر : 3/75.

³⁰ ينظر : أوضح المسالك : 3/300، وشرح ابن عقيل : 2/191، التوابع في كتاب سيبويه: 11.

³¹ تقسير الرازي : 7/220.

³² ينظر : البحرالمحيط: 2/420، الدر : 3/77.

³³ ينظر : الكشاف : 1/344، البحر : 2/422، النهر : 1/303، الدر : 3/77 - 78.

- ³⁴ مغني اللبيب : 375/2 ، وينظر: 394 ، وذلك في سورة الاعراف الآيات (95-97) ، عطف (أَفَمِنْ) (97) على (فَأَخْذَنَاهُمْ) (95) وما بينهما اعتراض .
- ³⁵ مغني اللبيب : 399/2.
- ³⁶ ينظر : صحيح البخاري : 1126/3 ، رقم 2926.
- ³⁷ ينظر الكشاف : 344/1 ، تفسير الرازى : 220/7.
- ³⁸ ينظر : معاني الفراء: 1/309-16 ، المقتضب: 4/113، اعراب القرآن المنسوب: 2/741، الخصائص: 1/398، التبيان للطوسي: 3/527-528، أوضح المسالك: 4/74-74، شرح ابن عقيل: 2/298، الدر: 4/489، شرح الحدود النحوية: 100.
- ³⁹ ينظر : معاني الفراء 1/200، الكشاف: 1/344، التباین للعکری: 1/247، البحر: 2/422.
- ⁴⁰ ينظر : الغرة: 1/395، الدر 9/201.
- ⁴¹ النساء: 12.
- ⁴² ينظر الطبرى: 8/53، المختصر في شواد القراءات: 25، المحتسب: 1/282، البحر المحيط: 3/197.
- ⁴³ ينظر المختصر في شواد القراءات: 25.
- ⁴⁴ ينظر : الطبرى: 53/8، المحتسب : 1/282 ، إعراب القراءات الشواد: 1/374 ، القرطبي 5/77، البحر: 3/197 ، النهر : 1/436 ، الاتحاف: 187.
- ⁴⁵ ينظر : معاني الاخفش : 1/232 ، المحتسب : 1/282 ، الفخ: 9/223 ، الدر: 3/609.
- ⁴⁶ البيان للأنباري : 1/245.
- ⁴⁷ التباین للعکری: 1/336.
- ⁴⁸ اللغات في القرآن: 22.
- ⁴⁹ ينظر : الطبرى: 8/59-60 ، الدر : 3/607.
- ⁵⁰ النساء: 176 ، وينظر : الفخر: 9/222 ، القرطبي: 5/76 ، البحر: 3/197.
- ⁵¹ ينظر : الأشباه : 6/88, 87, 86.
- ⁵² ينظر : معاني الاخفش : 1/242 ، الطبرى : 8/58 ، المحتسب : 1/283 ، الكشاف 1/485 ، البيان للأنباري : 1/145 ، الفخر : 9/223 ، القرطبي : 5/77 ، البحر : 3/197.
- ⁵³ معاني الزجاج : 25/2.
- ⁵⁴ ينظر أعراب النحاس : 1/400.

⁵⁵ ينظر : المشكك : 192/1، الكشاف : 486/1، تفسير الرازى : 9/223، البحر المحيط : 197/3.

⁵⁶ ينظر : معانى الزجاج : 52/2، الكشاف : 485/1، التبيان للعكربى : 1/336، البحر المحيط : 197/3.

⁵⁷ ينظر : الطبرى : 58/8، المشكك : 192/1 ، البيان للأنبارى : 1/245، القرطبى : 77/5.

⁵⁸ ينظر : المشكك : 192/1، البيان للأنبارى : 1/245.

⁵⁹ ينظر : معنى اللبيب : 2/461، 462، 463.

⁶⁰ ينظر : البيان للأنبارى : 1/245، التبيان للعكربى : 1/336، الدر المصنون : 3/608.

⁶¹ ينظر : الغرة : 1/395.

⁶² النساء : 90.

⁶³ ينظر : معانى الفراء : 1/24، 282، المقتنص : 4/125، الطبرى : 9/22، إعراب النحاس : 1/443، المختصرفى شواذ القراءات : 27-28، التذكرة : 2/378، اعراب القراءات الشواذ : 1/399، التبيان للعكربى : 1/379، القرطبى : 5/309، 310، البحر : 3/330، ه(3)، الدر : 4/67-68، الاتحاف : 2/251، النشر : 1/193، المهدب : 1/282، الموسوعةفى القراءات .424-425/4

⁶⁴ ينظر : الانصاف : 1/252، م/32، التبيين : 63/386، م/63، الائتلاف : 10/124.

⁶⁵ ينظر : معانى الزجاج : 2/89، المشكك : 1/205، الكشاف : 4/697، الفخر : 10/224، التبيان للعكربى : 1/359، القرطبى : 5/309، البحر : 3/330، الدر : 4/66، 8/237، التأویل النحوی : 1/348-347، اثر القرآن والقراءات : 106، 333-335.

⁶⁶ معانى الفراء : 1/24.

⁶⁷ م.ن : 1/282، وينظر : اعراب النحاس : 1/443، القرطبى : 5/309.

⁶⁸ الطبرى : 9/22.

⁶⁹ شرح القصائد السبع الطوال : 37-38.

⁷⁰ معانى الأخفش : 1/244.

⁷¹ المقتنص : 4/123، وينظر : البيان للأنبارى : 1/263، الانصاف : 1/252، م/32.

⁷² ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : 2/245، 397، المقتصد : 2/913.

⁷³ المائدة : 116

- ⁷⁴ ينظر: البيان للأنباري: 1/263، الانصاف: 1/252، م/32، التبيين: 388-389، 389-388، م/63، الائتلاف: 124، م/10.
- ⁷⁵ معاني الفراء: 1/282.
- ⁷⁶ البحر المحيط: 6/330.
- ⁷⁷ ينظر: الدرالمصون: 4/66، 8/237.
- ⁷⁸ ينظر: الانصاف: 1/257، م/32، التبيين: 387، 389، 390، م/63، الائتلاف: 125، م/10.
- ⁷⁹ ينظر: المسائل المشكلة: 245، 397، المقتصد: 2/913، 915، الامالي الشجرية: 2/278، البيان للأنباري: 1/263، التبيان للعكاري: 1/379.
- ⁸⁰ مريم: 17.
- ⁸¹ ينظر: شرح الحدود النحوية: 113-114.
- ⁸² ينظر: المقتضب: 4/124، التبيان للعكاري: 1/379، التبيين: 389، م/63، القرطبي: 5/310، البحرالمحيط: 3/330، الدر: 4/66.
- ⁸³ ينظر: مغني اللبيب: 2/382، 1/461.
- ⁸⁴ ينظر: معاني الزجاج: 2/89، تفسير ابن عطية: ، القطري: 5/309، البحر: 3/330.
- ⁸⁵ ينظر: اعراب النحاس: 1/443، المشكل: 1/205، البيان للأنباري: 1/263، الانصاف: 1/254، م/32، التبيان للعكاري:
- ⁸⁶ ينظر: مغني اللبيب: 2/386، 390، اعراب الجمل: 69-71، الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 1/216.
- ⁸⁷ ينظر: البحرالمحيط: 3/330، الدرالمصون: 4/67، التأويل النحوي: 1/348.
- ⁸⁸ المقتصد: 2/915.
- ⁸⁹ ينظر: الازهية: 120، مغني اللبيب: 1/66-67.
- ⁹⁰ ينظر: البحرالمحيط: 3/330، الدر: 4/67.
- ⁹¹ ينظر: شرح اللمع: 1/231-232، شرح المقدمة المحسبة: 2/428، شرح الكافية للرضي: 1/253، ابن عقيل: 2/339.
- ⁹² ينظر: اعراب القراءات الشواذ: 1/399، التبيان للعكاري: 1/378-379.
- ⁹³ ينظر: تفسير الرازى: 10/244.

⁹⁴ ينظر: اعراب النحاس: 443/1، المشكّل: 205/1، البيان الأنباري: 1/263، اعراب القراءات الشواذ: 1/399، الدر: 4/68.

⁹⁵ ينظر: م. ن.

⁹⁶ ينظر: الكتاب: 1/225، 231، 237، 238، 243، شرح الحدود النحوية: 121.

⁹⁷ ينظر: اعراب النحاس: 443/1، اعراب القراءات الشواذ: 1/399، التبيان للعكري: 1/379، القرطيبي: 5/310.

⁹⁸ ينظر: الكتاب: 1/278، الانصاف: 1/65، م/9، التبيين: 245، م/32.

⁹⁹ ينظر: اعراب القراءات الشواذ: 1/399-400.

¹⁰⁰ ينظر: اعراب النحاس: 443/1، المشكّل: 1/205، التبيان للعكري: 1/379، الدر: 1/72.

¹⁰¹ معاني الزجاج: 3/63.

¹⁰² ينظر: اعراب القراءات الشواذ: 1/667، الدر: 6/357، الاتلاف: 259.

¹⁰³ القرطيبي: 9/70.

¹⁰⁴ ينظر: الكتاب: 1/258، معاني الأخفش: 2/356.

¹⁰⁵ ينظر: معاني الفراء: 2/23، المختصر: 60، المحتسب: 1/447، الكشاف: 2/411، كشف المشكلات: 1/534، البيان لأنباري: 2/22، البحر: 5/244، الدر: 6/357.

¹⁰⁶ ينظر: الدرالمصون: 6/357.

¹⁰⁷ ينظر: شرح اللمع: 1/134، الكشاف: 2/411، كشف المشكلات: 1/523، البيان لأنباري: 2/22، القرطيبي: 9/70، البحرالمحيط: 5/244، الدرالمصون: 6/357، الائتلاف: 5/95، م/106.

¹⁰⁸ ينظر: مقدمة في النحو: لخلف: 56-57.

¹⁰⁹ الائتلاف: 5/95، م/106.

¹¹⁰ شرح القصائد السبع الطوال: 24.

¹¹¹ البقرة: 218.

¹¹² معاني الفراء: 1/12-13، وينظر: دراسة في النحو الكوفي: 236-237.

¹¹³ ينظر: م. ن.

¹¹⁴ ينظر: معاني الفراء: 1/13-12، 2/234، الأصول: 1/152-153، القرطيبي: 13/218، البحرالمحيط: 5/244، الدر: 6/357، الائتلاف: 5/95، م/106.

¹¹⁶ ينظر: المقتضب: 4/168، 307، شرح اللمع: 1/134، كشف المشكلات: 1/534، البيان للأنباري: 2/22، القرطبي: 9/70.

¹¹⁷ ينظر: المحتسب: 1/449، شرح اللمع: 1/134، الكشاف: 1/411، كشف المشكلات: 1/534.

¹¹⁸ ينظر: معاني الزجاج: 3/64، المشكّل: 1/370، التبيان للعكّري: 2/707، الدر: 6/357.

¹¹⁹ ينظر: العين: 8/209، (ذا).

¹²⁰ ينظر: التبيان للعكّري: 2/707، الدرالمصون: 6/357.

¹²¹ النساء: 79.

¹²² مريم: 33.

¹²³ ينظر: الكتاب: 1/257، أوضح المسالك: 2/297، ابن عقيل: 1/262، المشكّاة: 4/234، شرح الحدود النحوية: 109.

¹²⁴ ينظر: الكنز اللغوي، خلق الإنسان للأصممي: 161-162.

¹²⁵ الكتاب: 1/258.

¹²⁶ معاني الأخفش: 2/356.

¹²⁷ ينظر: المحتسب: 2/358.

¹²⁸ م.ن: 1/447-448.

¹²⁹ ينظر: ديوان رؤبة: 9/189.

¹³⁰ ينظر: الانصاف: 2/725، م/104.

¹³¹ ينظر: الكتاب: 1/258، الاصول: 1/151، المحتسب: 1/447، كشف المشكلات: 1/534، البيان للأنباري: 2/22، اعراب القراءات الشواد: 1/667، البحرالمحيط: 5/244.

¹³² ينظر: شرح اللمع: 1/298، مغني الليب: 2/380، الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 1/192.

¹³³ ينظر: المحتسب: 1/447، التبيان للعكّري: 2/707، الدرالمصون: 6/357.

¹³⁴ ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/359-360، أوضح المسالك: 1/228، شرح ابن عقيل: 1/257.

¹³⁵ ينظر: الكتاب: 1/258، معاني الأخفش: 2/357، الاصول: 1/151، المحتسب: 1/447، كشف المشكلات: 1/371، المشكّل: 1/534، البحرالمحيط: 5/244.

¹³⁶ ينظر: معاني الأخفش: 356/2، معاني الزجاج: 64/3، الاصول: 151/1، المحتسب،
الكاف: 447/1، الكشاف: 411/2، كشف المشكلات: 1/534، البيان للأنباري: 22/2، فخر: 28/18،
اعراب القراءات الشواذ: 1/667-668، التبيان للعكبي: 1/707، البحر: 5/244، الدر:
357/6، القراءات الشاذة: 53.

¹³⁷ ينظر: المحتسب: 448/1.

¹³⁸ الكتاب: 210/1، وينظر: 218، 224، التوابع في كتاب سيبويه: 63-64.

¹³⁹ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/71، أوضح المسالك: 346/3، شرح ابن عقيل:
218/2.

¹⁴⁰ شرح ابن عقيل: 2/221، وينظر: المحتسب: 1/447، شرح المفصل لابن يعيش: 3/
72، أوضح المسالك: 3/349.

¹⁴¹ المحتسب: 447/1.

¹⁴² ينظر: الكتاب: 218/1-219، المقتصب: 4/211، شرح المقدمة المحسبة: 2/423، الغرة:
1/392-393، شرح الجمل لابن عصفور: 1/279-280.

¹⁴³ ينظر: الغرة: 1/394.

¹⁴⁴ ينظر: المحتسب: 448/1.

¹⁴⁵ ينظر: ادب الكاتب: 390-361.

¹⁴⁶ ينظر: كشف المشكلات: 1/534، البيان للأنباري: 2/22، التبيان للعكبي: 2/707.

¹⁴⁷ ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 2/425، 423، شرح الجمل لابن عصفور: 1/286-287.

¹⁴⁸ المحتسب: 448/1.

¹⁴⁹ ينظر: الانصاف: 1/55، م/7.

¹⁵⁰ ينظر: م.ن: 57، م/57، اللمع: 144-145، شرح المقدمة المحسبة: 2/426.

¹⁵¹ الأحزاب: 18، 19.

¹⁵² ينظر: معاني الفراء: 2/338، الكشاف: 3/530، اعراب القراءات الشواذ: 2/305، البحر:
2/214، الدرالمصون: 9/105.

¹⁵³ معاني الفراء: 2/338.

¹⁵⁴ ينظر: م.ن، اعراب النحاس: 2/628، المشكل: 2/573، الكشاف: 3/530، البيان
للأنباري: 2/266، القرطبي: 14/153، البحرالمحيط: 7/214، الدر: 9/105، اعراب القرآن
وبيانه: 7/618.

¹⁵⁵ ينظر: معاني الزجاج: 220/4، التبيان للعكبي: 1054/2.

¹⁵⁶ ينظر: معاني الفراء: 16/1، 309، 338/2، المقتضب: 113/4، اعراب القرآن المنسوب: 741/2، الخصائص: 398/1، التبيان للطوسي: 3/527-528، الدرالمصون: 489/4، .93/11.

¹⁵⁷ ينظر: الانصاف: 2/722، م/104، شرح الرضي على الكافية: 2/35-36، القرطبي: 153/14، البحرالمحيط: 7/214، الدرالمصون: 9/105، الائتلاف: 68، م/60.

¹⁵⁸ الانصاف: 2/722، م/104، وينظر: الائتلاف: 68، م/60.

¹⁵⁹ ينظر: الانصاف: 2/726، م/104.

¹⁶⁰ ينظر: معاني الفراء: 2/338، المشكل: 2/574.

¹⁶¹ ينظر: الكتاب: 1/37، المقتضب: 3/112، الانصاف: 1/83، م/213، التبيين: 2/252، م/34، الائتلاف: 13/113، م/3.

¹⁶² ينظر: الكتاب: 1/37، اعراب النحاس: 3/243.

¹⁶³ الحشر: 17.

¹⁶⁴ ينظر: معاني الفراء: 3/146، معاني الزجاج: 5/149، المختصر في القراءات: 154، المشكل: 2/726، البيان للأنباري: 2/429، اعراب القراءات الشواد: 2/576، البحر: 8/248، الدر: 10/291.

¹⁶⁵ ينظر: الكتاب: 1/277، اعراب النحاس: 2/402-403، الانصاف: 1/258، م/33، التبيين: 1/391، م/14.

¹⁶⁶ ينظر: المقتضب: 2/356، 3/260، 4/317، اعراب النحاس: 3/403، المشكل: 2/726، الانصاف: 1/258، م/33، التبيين: 1/391، م/64.

¹⁶⁷ البناء: 26.

¹⁶⁸ معاني الخفافش: 2/498.

¹⁶⁹ ينظر: الانصاف: 1/259، م/33، التبيين: 1/391، م/44، الائتلاف: 37، م/14.

¹⁷⁰ الانصاف: 1/258، م/33، وينظر: معاني الفراء: 3/146، الائتلاف: 37، م/14.

¹⁷¹ معاني الفراء: 1/146، وينظر: نحو القراء الكوفيين: 6/206.

¹⁷² ينظر: الطبرى: 28 /28-51.

¹⁷³ هود: 108، الحشر: 17.

¹⁷⁴ ينظر: الانصاف: 258/1، م/33، البيان للأنباري: 429/430، التبيين: 391، م/64، البحرالمحيط: 248/8، الدر: 120/292.

¹⁷⁵ ينظر: الانصاف: 259/1، م/33، شفاء العليل: 2/524، الاتلاف: 38، م/14.

¹⁷⁶ معاني الأخفش: 498/2، الطبرى: 51/28.

¹⁷⁷ الكتاب: 277/1.

¹⁷⁸ ينظر: معاني الفراء: 146/3، معاني الأخفش: 498/2، الطبرى: 51/28، معاني الزجاج: 149/5، المشكل: 726/2، البيان للأنباري: 429/2، البحر: 4/248، الدرالمصنون: 10/292.

¹⁷⁹ ينظر: معاني الفراء: 146/3، الطبرى: 51/28، البيان للأنباري: 429/2، البحر: 8/248، معاني الفراء: 146/3، وينظر: الطبرى: 51/28.

¹⁸⁰ ينظر: البيان للأنباري: 430/2.

¹⁸¹ المعارض: 15، 16.

¹⁸² ينظر: السبعة: 650-651، التيسير: 214، العنوان: 197، القرطبي: 18/287، البحرالمحيط: 8/328، سراج القارئ: 183، الدرالمصنون: 10/457، النشر: 2/390، الاتلاف: 424.

¹⁸³ القرة: 91.

¹⁸⁴ الانعام: 126.

¹⁸⁵ ينظر: معاني الزجاج: 221/5، اعراب النحاس: 30/507، حجة الفارسي: 6/319، المشكل: 335-336/2، البيان للأنباري: 461/2، تفسير الرازى: 30/127، الدرالمصنون: 10/457-458.

¹⁸⁶ ينظر: معاني الزجاج: 221/5، اعراب النحاس: 3/507، المشكل: 2/758، الكشف المكى: 2/355، حجة ابى زرعة: 723، الكشاف: 4/610، كشف المشكلات: 2/385، البيان للأنباري: 461/2، تفسير الرازى: 30/127، البحرالمحيط: 8/328، توجيهات: 1/582.

¹⁸⁷ ينظر: حجة الفارسي: 6/319، تفسير الرازى: 30/127.

¹⁸⁸ ينظر: الكتاب: 1/256، البيان للأنباري: 2/461.

¹⁸⁹ الليل: 14.

¹⁹⁰ ينظر: معاني الزجاج: 221/5، الكشف لمكى: 2/335، الكشاف: 4/610، البيان للأنباري: 2/461، التبيان للعكربى: 2/1240، القرطبي: 18/287، البحرالمحيط: 8/328.

¹⁹¹ ينظر: حجة الفارسي: 6/319، كشف المشكلات: 2/385.

¹⁹³ الكتاب: 1/256، وينظر: 260.

¹⁹⁴ ينظر: ه(6) من: ص.ن.

¹⁹⁵ ينظر: معاني الفراء: 3/298، الأصول: 1/152، حجة ابن خالويه: 352، القرطبي: 13/218، 14/153، 18/287-288، البحرالمحيط: 2/420، 422، دراسة في النحو الكوفي: 231-243، 244.

¹⁹⁶ ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 2/315، الغرة: 1/270-271، أوضح المسالك: 2/308-310.

¹⁹⁷ المعارج: 17.

¹⁹⁸ ينظر: التبيان للعكري: 2/1240، الدر: 10/457.

¹⁹⁹ ينظر: المقتضب: 4/168، 300، الأصول: 1/215، الخصائص: 2/384، المرتجل: 161، الانصاف: 1/250، م/31، التبيين: 383، م/62، شرح المفصل لابن يعيش: 2/57، شرح الكافية للرضي: 1/206، الائتلاف: 37، م/18.

²⁰⁰ ينظر: الأصول: 1/215.

²⁰¹ ينظر: ه(4) من: ص.ن.

²⁰² ينظر: معاني الزجاج: 5/221.

²⁰³ ينظر: حجة الفارسي: 6/320، المشكل: 2/758، الكشف لمكي: 2/335، الكشاف: 4/410، تفسير الرازي: 30/127، التبيان للعكري: 2/1240، البحر: 8/329، الدر: 10/457.

²⁰⁴ ينظر: الكتاب: 1/258، معاني الفراء: 3/185، معاني الاحفن: 2/508، معاني الزجاج: 5/221، اعراب النحاس: 3/507، حجة الفارسي: 6/319، حجة ابن خالويه: 352، المشكل: 2/757، الكشف لمكي: 2/336، الكشاف: 4/610، كشف المشكلات: 2/336، البيان للأنباري: 2/261، الفخر: 30/127، التبيان للعكري: 2/1240، القرطبي: 18/285، البحر: 8/328، الدرالمصون: 10/456.

²⁰⁵ معاني الفراء: 3/185.

²⁰⁶ ينظر: حجة ابن خالويه: 352، المشكل: 2/757، الكشف لمكي: 2/336، حجة ابى زرعة: 2/723، البيان للأنباري: 2/461، التبيان للعكري: 2/1240، القرطبي: 18/287، البحرالمحيط: 8/328.

- ²⁰⁷ العلق: 16، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: 425/2، الغرة: 394/1، اوضح المسالك: 407/3، شرح ابن عقيل: 253/2، الدرالمصون: 9.
- ²⁰⁸ ينظر: معاني الفراء: 185/3، تفسير الرازى: 127/30، مدرسة الكوفة: 302، دراسة في النحو الكوفي: 239.
- ²⁰⁹ ينظر: المكتفي: 363-364، الغرة: 330/1.
- ²¹⁰ معاني الأخفش: 508/2.
- ²¹¹ ينظر: اعراب النحاس: 506-507، المشكل: 757، كشف المشكلات: 336/2، البيان للأنباري: 461/2، التبيان للعكربى: 1240/2، القرطبي: 287/18.
- ²¹² ينظر: الكشف لمكي: 336/2.
- ²¹³ ينظر: الغرة: 395/1.
- ²¹⁴ ينظر: البحرالمحيط: 328/8، الدرالمصون: 456/10.
- ²¹⁵ ينظر: معاني الزجاج: 221/5، اعراب النحاس: 507/3، الكشف لمكي: 336/2، الكشاف: 610/4، البيان للأنباري: 461/2، التبيان للعكربى: 1240/2، القرطبي: 287/18، البحرالمحيط: 328/8.
- ²¹⁶ ينظر: الغرة: 318-319/1.
- ²¹⁷ ينظر: الكشاف: 610/4، البحر: 328/8، شرح ابن عقيل: 194/2، الدرالمصون: 456/10، الهمع: 172-173/1.
- ²¹⁸ المدثر: 35، 36.
- ²¹⁹ ينظر: معاني الفراء: 205/3، الكشاف: 653/4، اعراب القراءات الشواد: 644/2، تفسير الرازى: 209/30، البحرالمحيط: 370/8.
- ²²⁰ المدثر: 2، ينظر: اعراب النحاس: 547/3، المشكل: 774/2.
- ²²¹ ينظر: معاني الأخفش: 516/2، معاني الزجاج: 249/5، اعراب النحاس: 547/3، البيان للأنباري: 474/2.
- ²²² الكشاف: 653/4.
- ²²³ ينظر: مغني اللبيب: 375/2، 394.

المصادر

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، تج: طارق الجنابي، بيروت ، عالم الكتب، 1987م
2. إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر، شهاب الدين البنا الدمياطي، (1117هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1988م
3. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، تج: د. عبد الصبور شاهين، ط 1 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م
4. أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنوري (276هـ)، تج: محمد الدالي، ط 2، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1985م
5. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تج: عبد المحسن الملحوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، 1981م
6. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطى، تج: د. فائز ترحبى، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 198
7. الأصول في النحو ، أبو بكر ابن السراج، (316هـ)، تج: عبد الحسين الفتنى، بغداد، 1973م
8. إعراب الجمل، فخر الدين قباوة، ط 3، بيروت، دار الآفاق، 1981م
9. إعراب القراءات الشواذ، للعكربى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (616هـ)، تج: د. محمد السيد أحمد عزوز، ط 1، عالم الكتب ، بيروت، 1996م
10. أعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد،(338هـ)، تج: د. زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت، 1988م
11. إعراب القرآن المنسوب للرجاج، تج: إبراهيم الأبياري، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط 3، 1986م

12. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، دار ابن كثير،

بيروت، ط 9، 2003م

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن، (577هـ)، ترجمة: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، 1987م

13. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، (761هـ)، ترجمة: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، (لا ، ت)

14. البحر المحيط ، ابو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (745هـ)، الرياض ، (لا ، ت)

15. التأويل النحوى في القرآن الكريم ، دز عبد الفتاح أحمد الحموز، ط 1، الرياض، 1984م ريم

16. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، ترجمة: عل محمد الباووى، ط 2، دار الجيل، بيروت، 1987م.

17. التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسين الطوسي، (460هـ)، ترجمة: أحمد حبيب، المطبعة العلمية ، النجف، 1957م

18. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والковفيين، أبو البقاء العكبري(616هـ)، ترجمة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م

19. التذكرة في القراءات الثمان ، (ابن غلبون)، طاھرین عبد المنعم، (339هـ)، ترجمة: أیمن رشدي سوید، جدة، 1991م

20. تفسير ابن عطية، المسمى(المحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز)، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية(546هـ)، ترجمة: عبد السلام عبد الشافي، استانبول، مكتبة مرعشى النجفى، دار العلمية، بيروت، 1982م

21. التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي،(606هـ)، دار لكتب العلمية ، طهران، (لا.ت)
22. التوابع في كتاب سيبويه، د. عنان محمد سلمان، دار الحكمة ، الموصى، 1991م
23. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تح: أتو برتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م
24. جامع البيان في تأويل آي القرآن ، (أبو جعفر الطبرى)، دار الفكر، بيروت، 1988م
25. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي أبو عبد الله، محمد بن أحمد (671هـ)، ط2، دار الفكر ، بيروت، (لا. ت)
26. الجملة العربية،تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي ، بغداد،1988م
27. الحجة في القراءات السبع، ابن خالویه، تح: . عبد العال سالم مكرم ، ط2، بيروت، 1977 م
28. حجة القراءات، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1988 م
29. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ،(377هـ)، تح: د. بدر الدين قهوجي، ط2، دار المامون ن دمشق،1993م
30. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (392هـ)، تح: د. محمد علي النجار، بغداد، 1990م
31. الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، (السمين الحلبي) أحمد بن يوسف، (756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط،دمشق، 1986م
32. ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموعة أشعار العرب)، تح : وليم بن آرود ، 1903م

33. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى،
334هـ)، تحرير: د. شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، مصر ، 1988م
34. سراج القارئ المبتدئ ، ابن القاصح البغدادي، ط1، مطبعة حجازي
بمصر ، 1934م
35. شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل، 769هـ)، تحرير:
محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة اوفست ، منتر ، 1986م
36. شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحرير: زكي فهمي
الآلوسي، بغداد، (لا.ت)
37. شرح عيون الأعراب، علي بن فضال ، تحرير: خنا جميل حداد، ط1،
الأردن، المنار، 1985م
38. شرح القصائد السبع الطوال الجاهلية، (أبو بكر بن الأنباري) (تح:
عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر ، 1963م
39. شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي، (686هـ)، مطبعة مجمع
الرضيظ، الاستانة، 1275 هـ
40. شرح اللمع، لابن برهان العكري، (456هـ)، تحرير: د.فارس فائز، ط1،
الكويت، 1984م
41. شرح المفصل، لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (643هـ)، عالم
الكتب ن بيروت، 1988م
42. شرح المقدمة المحسبة، أحمد بن طاهر ، تحرير: خالد عبد الكريم، ط1،
بيروت، المكتبة العصرية، 1976م
43. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى
السلسيلي، (770هـ)، تحرير: د. عبد الله البركاتي، ظ1، دار الندوة الجديدة ،
بيروت، 1986م

44. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ، دار الجيل ،
بيروت، (لا.ت)
45. العنوان في القراءات السبع ، (أبو طاهر إسماعيل بن خلف)، تح: د.
زهير غازي زاهد، ط1، عالم الكتب ، بيروت، 1985م
46. الغرة الغرة المخفية، لابن الخباز، 639هـ)، تح: حامد محمد العبدلي،
دار الأنبار، بغداد، 1990م
47. القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار
إحياء الكتب العربية، القاهرة، (لا.ت)
48. الكتاب ، (سيبوبيه) أبو بشر عمرو بن قنبر، (180هـ)،تح: عد السلام
محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م
49. الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، ط3، دار الكتاب العربي،
بيروت، 1987م
50. الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحجها ، مكي ابن أبي
طالب، تح: د. محى الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت،
1981مسعید الأفغانی،
51. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل
القراءات، لنور الدين أبي الحسن الباقولي(543هـ)، تح: د. عبد القادر
عبد الرحمن السعدي، دار عمار، ط1، 2001م
52. اللغات في القرآن، لابن حسنو، موقع الوراق
53. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تح:
فائز فارس، : دار الكتب الثقافية - الكويت ، 1972
54. المحتسب في توجيه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (ابن حني)،
تح: د. علي نجدي ناصف، ط2، دار سزكين، استانبول، 1986م

55. مختصر في شواد القراءت من الكتاب البديع، لابن خالويه، تح: ج .
برجشتراسر ، دار الهجرة ، (لا. ت)
56. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1972
57. المرتجل لأبي محمدالمعروف بابن الخشاب ، (567هـ) ، تح: علي حيدر ، دمشق ، 1972
58. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي ، تح:
صلاح الدين السنكاوي ، ط1 ، بغداد ، 1983
59. مشكاة المصابيح ، محمد بن عبدالله ، الخطيب التبريزى ، تح محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط 3 ، 1985
60. مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، تح: د. حاتم الضامن ،
ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1984
61. معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش ، سعيد بن مساعدة ، (219هـ) ، تح:
د. فائز فارس ، ط3 ، دار البشر ، الكويت ، 198
62. معاني القرآن ، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد ، (207هـ) ، ط2 ، عالم الكتب ، بيروت ، 19
63. معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج ، تح: د. عبد الجليل عبده الشلبي ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1988
64. مغني الليبيب عن كتب الأغاريب ، (ابن هشام الأنباري) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1986
65. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ،
تح: د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ن بغداد ، 1982
66. المقتصد ، أبو العباس محمد بن المبرد ، (285هـ) ، تح: محمد عبد
الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1386هـ

67. مقدمة في النحو: لخلف بن حيان الأحمر البصري، (180هـ)، تحرير: عز الدين التتوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1961م
68. المكتفي في الوقف والابتداء، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (444هـ)، تحرير: د. جايد زيدان مخلف، بغداد، 1983م
69. المذهب في القراءات وتوجيهها، من طريق طيبة النشر، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر ، 1969م
70. الموسوعة نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتى، مكة المكرمة، ط 1985م
71. النشر في القراءات العشر، (ابن الجوزي)، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (لا. ت)
72. النهر الماد ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي،
73. شرح جمع الجوامع، السيوطي، ط 1، مطبعة السعادة، مصر